

المملكة المغربية

جريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك			طلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط - شالة الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25 0537.76.54.13 الحساب رقم : 310 810 1014029004423101 33 المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية
	في الخارج	في المغرب		
	سنة	ستة أشهر		
النشرة العامة	400 درهم	250 درهما		فيمما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع. تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها يمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	200 درهم	150 درهما		
نشرة الاتفاقيات الدولية	200 درهم	150 درهما		
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	300 درهم	250 درهما		
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	300 درهم	250 درهما		

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة

المعلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني . - تنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكري.

ظهير شريف رقم 1.19.15 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 05.19 القاضي بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكري للمعلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

844

تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

ظهير شريف رقم 1.19.12 صادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 91.18 بتغيير وتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

844

صفحة

فهرست

نصوص عامة

المراكز الجموية للاستثمار واللجان الجموية الموحدة للاستثمار.

ظهير شريف رقم 1.19.18 صادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجموية للاستثمار وبإحداث اللجان الجموية الموحدة للاستثمار . قانون الالتزامات والعقود.

834

843

ظهير شريف رقم 1.19.14 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 04.19 بتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه.

<p>صفحة 853</p> <p>إقليم التواصـر . - نزع ملكـية قطـعة أرضـية .</p> <p>مرسوم رقم 2.19.43 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع مقررة سيدى العربي بجماعة أولاد صالح باقليم التواصـر، وبنـزع ملكـية القـطـعة الأرضـية الـلازمـة لـهـذـا الغـرض .</p>	<p>الجهـات والـعـمالـات والأـقـالـيم والـجمـاعـات . - إلغـاء بعض الـديـون المستـحـقة .</p> <p>ظهـير شـرـيف رقم 1.19.13 صـادرـفي 7 جـمـادـىـالـآخـرـة 1440 (13 فـبراـير 2019) بـتـنـفـيـذـ القـانـونـ رقم 96.18 المـنـلـقـ بـلـغـاءـ بعضـ الـدـيـونـ المـسـتـحـقةـ لـفـانـدـةـ الـجـهـاتـ والـعـمالـاتـ والأـقـالـيمـ والـجمـاعـاتـ مـدـوـنةـ التجـارـةـ .</p>
<p>صفحة 855</p> <p>إقليم خنيفرـة . - نزع ملكـية قطـعـتينـ أـرضـيتـينـ .</p> <p>مرسوم رقم 2.19.45 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث ثانوية محمد السادس بجماعة خنيفرـةـ باقـليمـ خـنيـفـرـةـ وـبـنـزعـ مـلكـيـةـ قـطـعـتـيـنـ الـأـرـضـيـتـيـنـ الـلـازـمـيـنـ لـهـذـا الغـرضـ .</p>	<p>مرسوم رقم 2.19.031 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) يقضـيـ بـتـغـيـيرـ المـرـسـومـ رقمـ 2.12.170ـ الصـادـرـ فيـ 22ـ منـ شـعبـانـ 1433ـ (12ـ يولـيوـ 2012ـ)ـ بـتـطـبـيقـ الـبابـ الثـالـثـ منـ الـقـسـمـ الـرـابـعـ منـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ لـلـقـانـونـ رقمـ 15.95ـ بـمـثـاـهـةـ مـدـوـنةـ التجـارـةـ،ـ حـولـ آـجـالـ الـأـدـاءــ السـلـامـةـ الصـحـيـةـ لـلـمـنـجـنـاتـ الـغـذـائـيـةـ .</p>
<p>صفحة 856</p> <p>وزـارـةـ الشـؤـونـ الثـقـافـيـةـ (ـمـصـلـعـةـ مـطبـعـةـ "ـدارـ المـناـهـلـ"ـ)ـ . - تـحدـيدـ أـجـرـةـ عـنـ الـغـدـمـاتـ .</p> <p>قرار مشترك لوزير الثقافة والاتصال وزـيرـ الـاقـتصـادـ وـوزـيرـ الـمـالـيـةـ رقمـ 3787.18ـ صـادـرـ فيـ 6ـ رـبـيعـ الـآخـرـ 1440ـ (ـ14ـ دـيـسـمـبرـ 2018ـ)ـ بـتـنـمـيـةـ الـقـرـارـ المـشـتـرـكـ لـوزـيرـ الشـؤـونـ الثـقـافـيـةـ وـوزـيرـ الـاقـتصـادـ وـوزـيرـ الـمـالـيـةـ رقمـ 204.00ـ الصـادـرـ فيـ 28ـ مـنـ شـوالـ 1420ـ (ـ4ـ فـبراـيرـ 2000ـ)ـ بـتـحـدـيدـ أـسـعـارـ الـخـدـمـاتـ الـمـقـدـمـةـ مـنـ قـبـلـ وـزـارـةـ الشـؤـونـ الثـقـافـيـةـ (ـمـصـلـعـةـ مـطبـعـةـ "ـدارـ المـناـهـلـ"ـ)ــ تـفـويـضـ الـإـمـضـاءـ وـالـسـلـطـةـ وـالـمـصادـقـةـ عـلـىـ الصـفـقـاتـ .</p>	<p>قرار مشترك لـوزـيرـ الـفـلاـحةـ وـالـصـيدـ الـبـحـريـ وـالـتـنـمـيـةـ الـفـروـقـيـةـ وـالـمـيـاهـ وـالـغـابـاتـ وـوزـيرـ الـصـحةـ رقمـ 40.19ـ صـادـرـ فيـ 3ـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ10ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـغـيـيرـ وـتـنـمـيـةـ الـقـرـارـ المـشـتـرـكـ لـوزـيرـ الـفـلاـحةـ وـالـصـيدـ الـبـحـريـ وـوزـيرـ الـصـحةـ رقمـ 1795.14ـ الصـادـرـ فيـ 14ـ مـنـ رـبـيعـ الـأـوـلـ 1435ـ (ـ14ـ مـاـيـ 2014ـ)ـ بـتـحـدـيدـ قـائـمـةـ الـمـصـافـاتـ الـفـدـائـيـةـ الـمـرـخصـ استـعـمـالـهـ فـيـ الـمـنـجـنـاتـ الـأـوـلـيـةـ وـالـمـنـجـنـاتـ الـغـذـائـيـةـ وـحـدـودـهـاـ وـكـذـاـ الـبـيـانـاتـ الـلـازـمـيـنـ ذـكـرـهـاـ عـلـىـ تـلـفـيـفـ هـذـهـ الـمـصـافـاتـ .</p>
<p>صفحة 858</p> <p>الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ . - اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ .</p> <p>قرار مشترك لـوزـيرـ الطـاـقةـ وـالـمـادـعـنـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـوزـيرـ الشـغلـ وـالـإـدـماـجـ المـهـيـ رقمـ 225.19ـ صـادـرـ فيـ 14ـ مـنـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ21ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـحـدـيدـ تـارـيخـ اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ فـيـ الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ .</p>	<p>قرار مشترك لـوزـيرـ الطـاـقةـ وـالـمـادـعـنـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـوزـيرـ الشـغلـ وـالـإـدـماـجـ المـهـيـ رقمـ 226.19ـ صـادـرـ فيـ 14ـ مـنـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ21ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـغـيـيرـ الـقـرـارـ المـشـتـرـكـ لـوزـيرـ الـتـجـارـةـ وـالـصـنـاعـةـ الـعـصـرـيـةـ وـالـمـنـاجـمـ وـالـبـحـرـيـةـ الـتـجـارـيـةـ وـالـوـزـيرـ الـمـنـتـدـيـنـ فـيـ الشـغلـ وـالـشـؤـونـ الـاجـتـمـاعـيـةـ رقمـ 390.63ـ الصـادـرـ فيـ 25ـ مـنـ مـحـرمـ 1383ـ (ـ18ـ يـونـيوـ 1963ـ)ـ فـيـ شـانـ اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ فـيـ الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ .</p>
<p>صفحة 859</p> <p>الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ . - اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ .</p> <p>قرار لـوزـيرـ الـصـحةـ رقمـ 173.18ـ صـادـرـ فيـ 8ـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ15ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـفـويـضـ الـإـمـضـاءـ وـالـمـصادـقـةـ عـلـىـ الصـفـقـاتـ .</p>	<p>قرار مشترك لـوزـيرـ الطـاـقةـ وـالـمـادـعـنـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ وـوزـيرـ الشـغلـ وـالـإـدـماـجـ المـهـيـ رقمـ 226.19ـ صـادـرـ فيـ 14ـ مـنـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ21ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـغـيـيرـ الـقـرـارـ المـشـتـرـكـ لـوزـيرـ الـتـجـارـةـ وـالـصـنـاعـةـ الـعـصـرـيـةـ وـالـمـنـاجـمـ وـالـبـحـرـيـةـ الـتـجـارـيـةـ وـالـوـزـيرـ الـمـنـتـدـيـنـ فـيـ الشـغلـ وـالـشـؤـونـ الـاجـتـمـاعـيـةـ رقمـ 390.63ـ الصـادـرـ فيـ 25ـ مـنـ مـحـرمـ 1383ـ (ـ18ـ يـونـيوـ 1963ـ)ـ فـيـ شـانـ اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ فـيـ الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ .</p>
<p>صفحة 860</p> <p>الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ . - اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ .</p> <p>قرار لـوزـيرـ العـدـلـ رقمـ 169.19ـ صـادـرـ فيـ 7ـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ14ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـفـويـضـ الـإـمـضـاءـ .</p>	<p>قرار لـوزـيرـ العـدـلـ رقمـ 2.19.09ـ صـادـرـ فيـ 2ـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1440ـ (ـ8ـ فـبراـيرـ 2019ـ)ـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ وـالـنـظـامـ الـمـتـلـقـ بـهـ الـمـوـضـوعـيـنـ لـهـيـةـ مـرـكـزـيـ أـبـيـ مـوسـىـ عـدـىـ وـأـبـيـ الطـالـبـ عـقـبـ بـجـمـاعـةـ بـنـ صـمـيمـ بـاـقـيلـمـ إـفـرانـ وـبـالـإـعـلـانـ أـنـ فـيـ ذـلـكـ مـنـفـعـةـ عـامـةـ .</p>
<p>صفحة 861</p> <p>الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ . - اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ .</p> <p>قرار لـوزـيرـ الـاقـتصـادـ وـالـمـالـيـةـ رقمـ 170.19ـ صـادـرـ فيـ 7ـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ14ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـفـويـضـ الـإـمـضـاءـ .</p>	<p>قرار لـوزـيرـ العـدـلـ رقمـ 2.19.10ـ صـادـرـ فيـ 2ـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1440ـ (ـ8ـ فـبراـيرـ 2019ـ)ـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ وـالـنـظـامـ الـمـتـلـقـ بـهـ الـمـوـضـوعـيـنـ لـهـيـةـ مـرـكـزـيـ أـبـيـ مـوسـىـ عـدـىـ وـأـبـيـ الطـالـبـ عـقـبـ بـجـمـاعـةـ بـنـ صـمـيمـ بـاـقـيلـمـ إـفـرانـ وـبـالـإـعـلـانـ أـنـ فـيـ ذـلـكـ مـنـفـعـةـ عـامـةـ .</p>
<p>صفحة 862</p> <p>الـمـقاـولـاتـ الـمـتـجـمـعـيـةـ . - اـنتـخـابـ الـمـنـتـدـيـنـ السـاـهـرـيـنـ عـلـىـ سـلـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـيـنـ .</p> <p>قرار لـوزـيرـ الـاقـتصـادـ وـالـمـالـيـةـ رقمـ 161.19ـ صـادـرـ فيـ 15ـ مـنـ جـمـادـىـ الـأـوـلـ 1440ـ (ـ22ـ يـانـيـرـ 2019ـ)ـ بـتـفـويـضـ الـإـمـضـاءـ .</p>	<p>قرار لـوزـيرـ العـدـلـ رقمـ 2.19.11ـ صـادـرـ فيـ 2ـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1440ـ (ـ8ـ فـبراـيرـ 2019ـ)ـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ وـالـنـظـامـ الـمـتـلـقـ بـهـ الـمـوـضـوعـيـنـ لـهـيـةـ مـرـكـزـيـ مـرـكـزـيـ سـيـدـيـ أـبـيـ الرـبـوـنـيـ بـجـمـاعـةـ عـنـ بـوـعـلـيـ بـاـقـيلـمـ مـوـلـيـ بـعـقـوبـ وـبـالـإـعـلـانـ أـنـ فـيـ ذـلـكـ مـنـفـعـةـ عـامـةـ .</p>
<p>صفحة 872</p> <p>الـمـعـدـلاتـ بـيـنـ الشـهـادـاتـ .</p> <p>قرار لـكـاتـبـ الـدـوـلـةـ لـدـىـ وـزـيرـ التـبـيـبـ الـوـطـنـيـ وـالـتـكـوـيـنـ الـهـنـيـ وـالـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـالـبـحـثـ الـعـلـيـ المـكـلـفـ بـالـتـعـلـيمـ الـعـالـيـ وـالـبـحـثـ الـعـلـيـ رقمـ 3898.18ـ صـادـرـ فيـ 16ـ مـنـ رـبـيعـ الـآخـرـ 1440ـ (ـ24ـ دـيـسـمـبرـ 2018ـ)ـ بـتـحـدـيدـ بـعـضـ الـمـعـدـلاتـ بـيـنـ الشـهـادـاتـ .</p>	<p>الـمـوـافـقـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ وـالـنـظـامـ الـمـتـلـقـ بـهـ الـمـوـضـوعـيـنـ لـهـيـةـ مـرـكـزـيـ مـرـكـزـيـ سـيـدـيـ أـبـيـ الرـبـوـنـيـ بـجـمـاعـةـ عـنـ بـوـعـلـيـ بـاـقـيلـمـ مـوـلـيـ بـعـقـوبـ وـبـالـإـعـلـانـ أـنـ فـيـ ذـلـكـ مـنـفـعـةـ عـامـةـ .</p>

نـصـوصـ خـاصـةـ

الـمـوـافـقـةـ عـلـىـ تـصـمـيمـ وـالـنـظـامـ الـمـتـلـقـ بـهـ الـمـوـضـوعـيـنـ لـهـيـةـ

مرسوم رقم 2.19.09 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لهيئة مركز أبى موسى عدى وأبى الطالب عقب بجماعة بن صميم باقليم إفران وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامه.

مرسوم رقم 2.19.10 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لهيئة مركز أبى موسى عدى وأبى الطالب عقب بجماعة بن صميم باقليم إفران وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامه.

مرسوم رقم 2.19.11 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لهيئة مركز سيدى أحمد الرنوصي بجماعة عن بوعلي باقليم مولاي بعقوب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامه.

نحوص عامة

قانون رقم 47.18

يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار
وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار

القسم الأول

المراكز الجهوية للاستثمار

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تحول المراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتتخصّص لأحكام هذا القانون.
يشار إلى المراكز الجهوية للاستثمار بعده بالمركز أو المراكز،
حسب الحال.

المادة 2

يطابق النفوذ الترابي لكل مركز النفوذ الترابي لكل جهة من الجهات كما هو محدد بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

يحدد مقر كل مركز داخل النفوذ الترابي للعمالة أو الإقليم مركز الجهة.

تحدث تمثيليات لكل مركز بقرار مجلس إدارته، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 3

تتخصّص المراكز لوصاية الدولة التي يكون الغرض منها العمل على احترام الأجهزة المختصة بالمراكز لأحكام هذا القانون، لا سيما ما يتعلق منها بمهام المنوط بها، وبصفة عامة، الحرص على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

كما تتخصّص المراكز للمراقبة المالية للدولة طبقاً لأحكام الباب الخامس من هذا القانون.

الباب الثاني

المهام

المادة 4

تتولى المراكز، كل واحد منها في حدود نفوذه الترابي، المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمارات وتحفيزها وإنعاشها وجلبها على الصعيد الجهوي، والمواكبة الشاملة للمقاولات، لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً.

ظہیر شریف رقم 1.19.18 صادر في 7 جمادی الآخرة 1440

(13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح

المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة

للاستثمار.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظہیرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتنا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمراًينا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية. عقب ظہیرنا الشريف هذا،

القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. كما وافق عليه مجلس

النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019).

وفعل بالعطاف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

*

* *

- يتبع تنفيذ عقود أو اتفاقيات الاستثمار المبرمة مع الدولة من أجل الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. ولهذه الغاية، يعد العامل تقريراً يتعلق بتتبع مراحل تقديم إنجاز المشاريع المذكورة وعرضه على ولي الجهة بصفته رئيس اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار المنصوص عليها في القسم الثاني من هذا القانون :
- يتبع الاتفاقيات المتعلقة بهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وتطويرها :
- 9 - وضع المعلومات ذات الطابع العمومي، بكل الوسائل المتاحة، رهن إشارة المستثمرين والمقاولات، لا سيما منها :

 - المعطيات والإرشادات التي تتعلق بإمكانيات الجهة والإطار القانوني الذي ينظم الاستثمارات وأهم قطاعات الأنشطة في الجهة :
 - خرائط للوعاء العقاري العمومي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية المتوفرة داخل نفوذ المركز الترابي والتي يمكن أن تحضن مشاريع استثمار منتجة ومحدثة لمناصب الشغل، تعد بتعاون مع الإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المعنية :
 - المعطيات المتعلقة بالموارد البشرية وإمكانات التمويل وفرص الشراكة والمساعدة الممكنة :
 - كتيبات تتضمن المساطر والإجراءات الواجب القيام بها، وتحدد لائحة الوثائق الواجب الإلقاء بها قصد الحصول على التراخيص المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار:
 - دلائل تتضمن المنظومة المحفزة على الاستثمار في مختلف قطاعات الأنشطة، وتبين الامتيازات الممنوحة والشروط الواجب استيفاؤها قصد الاستفادة منها.

من أجل تمكين المستثمرين من الاستفادة من خدمات ذات جودة مماثلة، تسهر المراكز على أن يكون محتوى الكتيبات والدلائل المذكورة منطماً طبقاً لتوجهات الإدارة :

- 10 - تنظيم لقاءات وأيام إعلامية وورشات لفائدة المستثمرين، والمشاركة في تنشيط الفضاءات المخصصة للتعرف بالمنظومات التحفيزية لتنمية الاستثمار.
- (ب) في ما يخص التحفيز الاقتصادي للجهة والعرض الترابي المتعلق بالاستثمار، تقوم المراكز بما يلي :
- 1 - ضمان يقظة اقتصادية جهوية، لا سيما من خلال جمع المعطيات الماكرو-اقتصادية للجهة المعنية وتحبيتها :

ولهذه الغاية، تمارس المراكز المهام التالية :

- أ) في ما يخص عرض الخدمات المقدمة لفائدة المستثمرين ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، تقوم المراكز، باعتبارها شبابيك وحيدة، بما يلي :

 - 1 - تقديم المساعدة للمستثمرين في القيام بالمساطر والإجراءات الإدارية التي يستلزمها إحداث مقاولاتهم :
 - 2 - تقديم المساعدة للمستثمرين والمقاولات، خاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ومواكبتهم للحصول على التراخيص والقرارات الإدارية التي تقتضيها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :
 - 3 - تلقي ملفات الاستثمار وطلبات التراخيص والقرارات الإدارية المتعلقة بها، ودراستها بتنسيق مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :
 - 4 - إعداد القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي يكون تسليمها أو توقيعها موضوع تفويض يمنع لولا الجهات أو بدخل ضمن اختصاصهم، وذلك طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :
 - 5 - تتبع المقاولات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جداً، ومواكبتها، بطلب منها، خلال مدة مزاولة نشاطها، ولا سيما من خلال تقديم الاستشارة والمساعدة لها قصد تمكينها من تجاوز الصعوبات التي قد تعترضها :
 - 6 - السهر على نزع الصفة المادية عن المساطر والإجراءات المتعلقة بدراسة ملفات مشاريع الاستثمار :
 - 7 - تطوير منصات إلكترونية مخصصة للاستثمار على الصعيد الجهوي وإدارتها، ولا سيما قصد تمكين المستثمرين والمقاولات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، من الولوج إلى المعطيات المتعلقة بمناخ الاستثمار بالجهة، وفرص الاستثمار والإمكانات التي توفرها الجهة، والمساطر التي يتبعها لإنجاز مشاريعهم ومن تتبع مراحل دراسة ملفاتهم المتعلقة بالاستثمار :
 - 8 - القيام تحت إشراف عمال العملات أو الأقاليم المعنية وبتنسيق مع الإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المعنية :

- تتبع مشاريع الاستثمار سواء تعلق الأمر بمشاريع قيد الإنجاز أو بمشاريع تم إنجازها :

علاوة على المهام المبينة أعلاه، تؤهل المراكز للقيام بما يلي :

- إبرام كل عقد أو اتفاقية شراكة مع كل هيئة من هيئات القطاع العام أو الخاص، وطنية كانت أم أجنبية، تتدرج ضمن مهامها وهدفها، على الخصوص، إلى تبادل التجارب والخبرات ؛

إجراء كل دراسة أو بحث له صلة بمهامها.

ينشر كل مركز تقريرا سنويا حول أنشطته في 30 يونيو من السنة الميلادية على أبعد تقدير.

المادة 5

يتعين على السلطات الحكومية المعنية، في إطار تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالاستثمار، أن تطلع المراكز على كل استراتيجية وطنية قطاعية أو بين قطاعية وعلى التوجهات العامة وبرامج ومشاريع التنمية التي تقررها لإنعاش الاستثمار.

يتم إطلاع المراكز أيضا على مقررات الأجهزة التدابيرية للجماعات الترابية التي تتعلق بتحفيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية للجماعات المذكورة.

المادة 6

يتعين على الإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المعنية موافاة المركز، بناء على طلب منه، بالمعطيات والمعلومات والوثائق التي تتوفر عليها والتي تعد ضرورية للقيام بمهامه، لا سيما تلك المتعلقة بتنمية الاستثمار على صعيد الجهة.

يتعين أيضا على المراكز أن توافي بدورها الإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المعنية بالمعلومات المتوفرة لديها في مجال الاستثمارات.

المادة 7

يتعين على الإدارات والهيئات العمومية، كل فيما يخصه، استشارة المراكز خلال مراحل وضع تصوّر للمساعدات والتحفيزات المالية ذات الطابع الترابي الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات والتخطيط لها.

يمكن للإدارات والهيئات العمومية والجماعات الترابية المذكورة أعلاه أن تعهد إلى المراكز المعنية بتدبير صناديق دعم المستثمرين والمقاولات وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 8

تعين الإدارات اللامركزية والهيئات العمومية المعنية بمعالجة ملفات الاستثمار ومواكبة المقاولات، بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة المركز المعنى، ممثلين عنها بمقر المركز المذكور أو، عند الاقتضاء، بتمثيلياته.

2 - إحداث قاعدة معطيات تتعلق بفرص الاستثمار التي يمكن تجسيدها في شكل مشاريع على صعيد الجهة، ووضعها رهن إشارة المستثمرين بجميع الوسائل المتاحة ؛

3 - المساهمة مع الجهات والإدارات والهيئات المعنية في :

- إعداد وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاستثمار وإنعاشه وتشجيعه والتحفيز عليه على صعيد الجهات طبقا للتوجهات الحكومية وتوجهاتها ؛

- إعداد وتنفيذ مخططات موجهة للمستثمرين تتعلق بالهوض بال المجال الترابي للجهة وبجاذبيته ؛

- تنزيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعلقة بالاستثمار على صعيد الجهات ؛

4 - المساهمة، إلى جانب الهيئات المختصة، في إعداد الدراسات القبلية لتنمية المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعند الاقتضاء، المساهمة في تطويرها ؛

5 - القيام، تحت إشراف السلطة الحكومية الوصية، باقتراح كل تدبير على الحكومة ؛

- يرمي إلى توفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار على صعيد الجهة ؛

- بهم استعمال موارد الصناديق المحدثة لتحفيز الاستثمارات وإنعاشهما ؛

- يرمي إلى تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار وتقليل الأجال المتعلقة بها والهوض بالمبادرة المقاولاتية والاستثمار.

ج) في ما يخص تسوية الخلافات بين الإدارات والمستثمرين بطرق ودية، تقوم المراكز بما يلي :

- القيام بمساعي التوفيق، بناء على طلب من المستثمرين، قصد التوصل إلى تسوية ودية لخلافهم مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية خلال إنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها.

في حالة عدم تسوية الخلاف، يرفع المركز اقتراحاته إلى والي الجهة قصد التوصل قدر الإمكان إلى حل توافقي وذلك في إطار احترام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛

- إعداد تقارير دورية، ترفع إلى والي الجهة، تتعلق بحالات شطط واضحة تمت معاييرتها وإثباتها بصورة قانونية أو بالصعوبات المتكررة التي تعرّض مسار معالجة ملفات الاستثمار أو حالات التأخير في معالجتها. وفي هذه الحالة يتخذ والي الجهة الإجراءات الضرورية ويجعل الأمر إلى السلطات المختصة.

المادة 11

يتمتع مجلس الإدارة بجميع السلطة والاختصاصات الازمة لإدارة المركز.

ولهذا الغرض، يمارس، على الخصوص، الاختصاصات التالية:

- يصادق على برنامج العمل السنوي للمركز :

- يحصر الميزانية والبيانات التوقعية المتعددة السنوات للمركز وكذا كيفيات تمويل برامج أنشطته :

- يحصر الحسابات السنوية للمركز ويصادق عليها ويت في تحصيص النتائج :

- يحصر المخطط التنظيمي الذي يحدد بنيات المركز التنظيمية واحتياطاتها :

- يحصر النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز الذي يحدد على الخصوص، شروط توظيف المستخدمين ونظام أجورهم وتعويضاتهم ومسارهم المهني :

- يحصر النظام الذي تحدد بموجبه شروط وأشكال إبرام الصفقات :

- يحدد أجور الخدمات المقدمة للأغيار :

- يتخذ قرار اقتناص الأملاك العقارية أو تفويتها أو كرائها :

- يصادق على تقرير التسيير السنوي والتقرير السنوي عن الأنشطة اللذين يدهما مدير المركز.

يعرض على موافقة السلطات الحكومية المختصة المخطط التنظيمي للمركز والنظام الأساسي الخاص بمستخدميه والنظام الذي تحدد بموجبه شروط وأشكال إبرام الصفقات المنصوص عليها أعلاه.

يمكن مجلس الإدارة أن يتخذ كل إجراء للقيام بعمليات تدقيق وتقييم دورية. ويحدث، لهذا الغرض، لجنة للتدقيق يحدد تأليفها واحتياطاتها وكيفيات سيرها.

يمكن للمجلس أن يمنع تفويضاً للمدير قصد تسوية قضايا محددة.

الباب الثالث

أجهزة الإدارة والتسيير

المادة 9

يدبر المركز مجلس إدارة ويسيره مدير يعين طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 10

يتتألف مجلس الإدارة، تحت رئاسة وإلى الجهة المعنية، من الأعضاء التالي بيانهم:

- رئيس مجلس الجهة المعنية أو أحد نوابه يعينه بصورة صحيحة لهذا الغرض :

- الممثلون الجهويون للإدارات العمومية المعنية بتنمية الاستثمارات والمحددة بنص تنظيمي :

- ممثلو المؤسسات العمومية التالية :

- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وال الصادرات :

- الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة :

- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكافاءات :

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل :

- وكالة التنمية الفلاحية :

- الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحري، بالنسبة للجهات ذات واجهة بحرية :

- صندوق الضمان المركزي :

- الوكالة الحضرية الكائن مقرها بمركز الجهة المعنية :

- رؤساء غرفة التجارة والصناعة والخدمات وغرفة الفلاحة وغرفة الصيد البحري وغرفة الصناعة التقليدية بالجهة المعنية :

- الممثل الجهوى للمنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية :

- ثلاثة شخصيات مستقلة مشهود لها بالكفاءة في المجالات المرتبطة بالمهام المخولة للمراكز، يتم تعينها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

يمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لاجتماعات المجلس، بصفة استشارية، كل شخص يرىفائدة في مشاركته.

- يدير الموارد البشرية للمركز، ويعين في مناصب المسؤولية، طبقاً لمقتضيات النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز:

- يقوم بجميع التصرفات أو العمليات المتعلقة بمهام المركز أو يأذن بها:

- يمثل المركز إزاء الدولة، وكل إدارة عمومية أو خاصة وجميع الأغيار، ويقوم بجميع الأعمال التعسفية:

- يمثل المركز أمام القضاء، ويجوز له أن يرفع كل دعوى قضائية للدفاع عن مصالح المركز، غير أنه، يجب عليه أن يشعر فوراً رئيس مجلس الإدارة بذلك:

- يحيل ملفات الاستثمار إلى اللجنة الجهوية، وذلك في أجل أقصاه 30 يوماً، ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملاً لدى المركز من قبل المستثمر، مع مراعاة مقتضيات المادة 29 من هذا القانون.

يحضر المدير اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.
يعتبر المدير أمراً بصرف نفقات المركز وبعض موارده.

ويمكن له أن يفوض، تحت مسؤوليته، جزءاً من سلطه و اختصاصاته إلى مستخدمي إدارة المركز.

الباب الرابع

التنظيم المالي والإداري

المادة 16

ت تكون ميزانية المركز مما يلي:

(أ) في باب المداخيل:

- الإعانات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون العام:

- المداخيل المتلقية من أنشطته:

- الأموال الموضوعة رهن إشارة المركز قصد تسخيرها وفق برنامج للاستعمال:

- عائدات بيع المنشورات والوثائق على أي حامل كانت:

- مداخيل المنقولات والعقارات:

- العائدات المتلقية من الأموال المودعة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل:

- الهبات والوصايا والعائدات المختلفة:

المادة 12

علاوة على لجنة التدقيق المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، يمكن لمجلس الإدارة أن يحدث، من بين أعضائه، كل لجنة يحدد تأليفها وصلاحياتها وكيفيات عملها والتي يفوض إليها جزءاً من سلطه و اختصاصاته.

المادة 13

يجتمع مجلس الإدارة بدعاوة من رئيسه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل، ثلاث مرات في السنة:

- قبل 31 مارس لدراسة حصيلة أنشطة المركز خلال السنة المالية المختتمة والنتائج المحصل عليها:

- قبل 30 يونيو لحصر القوائم التركيبية للسنة المالية المختتمة:

- قبل 31 أكتوبر لدراسة الميزانية والبرنامج التوقيعي للسنة المالية الموالية وحصرهما.

المادة 14

تكون مداولات مجلس الإدارة صحيحة بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل أو من يمثلهم. في حالة عدم اكتمال هذا النصاب، تتم دعوة المجلس لاجتماع ثان داخل أجل 15 يوماً. وينتداول، في هذه الحالة، بصفة صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

المادة 15

يتمتع مدير المركز بجميع السلط والاختصاصات اللازمة لتسخير المركز ويتصرف باسمه. ولهذا الغرض، يمارس الاختصاصات الآتية:

- بعد مشروع ميزانية المركز:

- ينفذ قرارات مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، قرارات اللجنة أو اللجان التي يحددها هذا الأخير، عند توفرها على تفويض منه في الموضوع:

- يقوم بتدبير جميع بنيات المركز وينسق أنشطتها:

المادة 21

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الوضعية التي يخولها النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز إلى الأشخاص المدجنين أو الملحقين عملاً بأحكام المادة 20 أعلاه، أقل فائدة من الوضعية التي كان يتمتع بها المعينون بالأمر في أطرهم الأصلية في تاريخ إعاقتهم أو إدماجهم.

في انتظار دخول النظام الأساسي الخاص بمستخدمي المركز المشار إليه في المادة 11 أعلاه حيز التنفيذ، يظل المستخدمون المارسون مهامهم في المركز في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، خاضعين للأحكام التي كانت تسري عليهم. ويحتفظون بجميع الحقوق والامتيازات التي كانوا يستفيدون منها داخل إطارهم الأصلي.

تعتبر الخدمات التي أنجزها المستخدمون المذكورون داخل المركز الجهوي للاستثمار في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كما لو أنجزت داخل المركز المعنى.

المادة 22

بالرغم من جميع الأحكام المخالفة، يظل المستخدمون المشار إليهم في المادة 20 أعلاه منخرطين، برسم أنظمة المعاشات، في الصناديق التي كانوا يؤدون إليها أشتراكاتهم في تاريخ إعاقتهم.

الباب الخامس

مراقبة المركز

المادة 23

استثناء من الأحكام التشريعية المتعلقة بالرقابة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية، يخضع المركز للمراقبة المالية للدولة يمارسها مندوب للحكومة يعينه الوزير المكلف بالمالية. يتولى مراقبة أنشطة المركز والসهر على تقييد هذا الأخير بالأحكام التشريعية التي تخضع لها الأنشطة المذكورة وتقييم أدائه.

يتمتع مندوب الحكومة بحق المراقبة والاطلاع الدائم. ويجوز له في إطار مهمته، القيام بجميع أعمال التحقق والمراقبة بعين المكان. وله أن يطلب لهذا الغرض جميع الوثائق والعقود والدفاتر والوثائق المحاسبية والسجلات والمحاضر.

يحضر مندوب الحكومة، بصفة استشارية، اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المحدثة في حظيرته. وبعد تقريرا سنويا عن أعماله يوجهه إلى الوزير المكلف بالمالية ويعرضه على مجلس الإدارة.

- جميع المداخليل الأخرى التي يمكن أن تخصص له لاحقا طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ب) في باب النفقات:

- نفقات الاستثمار:

- نفقات التسيير:

- جميع النفقات الأخرى المتعلقة بالمهام المسندة إليه.

المادة 17

يتم تحصيل الديون المستحقة للمركز طبقاً للتشريع الجاري به العمل المتعلق بتحصيل الديون العمومية.

المادة 18

يجب أن يتضمن المخطط التنظيمي للمركز، على الخصوص، قطباً يحمل اسم «دار المستئمر» وقطباً يحمل اسم «التحفيز الاقتصادي والعرض الترابي».

المادة 19

يتتألف مستخدمو المركز من :

- أطر وأعوان يتم توظيفهم، طبقاً للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه :

- مستخدمين متعاقدين، يتم توظيفهم طبقاً للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه :

- موظفين ملتحقين لديه، طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل :

- موظفين موضوعين رهن إشارته، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية أو التنظيمية المخالفة.

يجوز للمركز أن يستعين بخبراء أو مستشارين يشغلهم بموجب عقود من أجل القيام بمهام محددة.

المادة 20

يلحق تلقائياً لدى المركز المعنى الموظفون المرسمون والمتدربون والأشخاص المتعاقدون، الذين يمارسون مهامهم في كل مركز جهوي للاستثمار في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

يمكن إدماج الموظفين الملتحقين لدى المركز بموجب الفقرة الأولى أعلاه، بناء على طلب منهم، وبعد موافقة مدير المركز، ضمن أطر المركز طبقاً للنظام الأساسي الخاص بمستخدميه، وذلك داخل أجل أقصاه 6 أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ دخول النظام الأساسي المذكور حيز التنفيذ.

القسم الثاني**اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار**

المادة 28

من أجل ضمان معالجة مندمجة ومتسقة لملفات الاستثمار، يُحدث على صعيد كل جهة من جهات المملكة جهاز تقريري يعهد إليه بتنسيق عمل الإدارات المختصة في مجال الاستثمارات يحمل اسم «اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار» يشار إليها في هذا القانون باللجنة الجهوية.

الباب الأول**الاختصاصات**

المادة 29

تحل اللجنة الجهوية محل اللجان التي تمارس في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة، وتتولى، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة، القيام بما يلي على صعيد نفوذها الترابي :

(أ) إجراء تقييم مسبق لمشاريع الاستثمار المعروضة عليها، من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمري، وكذا في ما يتعلق بإحداث مناصب الشغل، والتحقق عند الاقتضاء، من قابلتها للاستفادة من نظام التحفيزات والامتيازات التي تمنحها الدولة كما هو منصوص على ذلك في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل :

(ب) البث أو إبداء رأيها أو رأيها المطابق، حسب الحالـة، وفق الشروط والمساطر المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، في جميع القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار. وفي هذا الإطار، تمارس اللجنة الجهوية الاختصاصات التالية :

1 - تبت في طلبات تفويت الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص أو كرامها، بما في ذلك الأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية وتحدد قيمة هذه الأرضي التجارية أو الكرائية، حسب الحالـة؛

2 - تبت في طلبات الإشهاد بعدم الصبغة الفلاحية للأراضي المزمع إنجاز مشاريع استثمارية فوقها؛

3 - تبت في طلبات الترخيص بتقسيم الأرضي الواقعه داخل دوائر الري أو دوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية من أجل إحداث منشآت غير فلاحية أو توسيعها؛

4 - تبت في إنجاز مشاريع استثمارية في منطقة ساحلية لا تشملها وثائق التعمير أو في المناطق الحساسة حسب مدلول النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

المادة 24

تتوفر المراكز على بنية للمراقبة الداخلية تتولى، من خلال عمليات تدقيق منتظمة، السهر على تقييد مختلف أجهزة المراكز ومصالحها بالمعايير والمساطر التي تخضع لها أنشطتها. تقدم هذه البنية تقريرا إلى مجلس الإدارة بمناسبة كل اجتماع من اجتماعاته.

تخضع حسابات المراكز لتدقيق سنوي ينجز تحت مسؤولية مكتب للتدقيق في شكل شركة مقيدة في جدول هيئة الخبراء المحاسبين طبقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل. يعرض تقرير تدقيق الحسابات على مجلس الإدارة.

يعين مكتب التدقيق لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد مرة واحدة.

المادة 25

يخضع أداء المراكز لتقييم سنوي يعد في شأنه تقرير يعرض على اللجنة الوزارية لقيادة المنصوص عليها في المادة 40 من هذا القانون وعلى مجلس إدارة المركز المعنى. وتحدد بنص تنظيمي كيفيات تقييم أداء المراكز والمؤشرات المتعلقة به.

الباب السادس**أحكام متفرقة**

المادة 26

تحل المراكز المحدثة بموجب هذا القانون، كل مركز منها في ما يخصه، محل الدولة في حقوقها والتزاماتها المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والتوريدات والخدمات، وكذا جميع العقود والاتفاقيات الأخرى المبرمة لحساب المراكز الجهوية للاستثمار قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ والتي لم تتم تسويتها بصفة نهائية في التاريخ المذكور.

يتول كل مركز تسوية الصفقات والعقود والاتفاقيات المذكورة وفق الأشكال والشروط الواردة فيها.

المادة 27

تنقل بدون عوض إلى المراكز المنقولات والعقارات التابعة لملك الدولة الخاص والمخصصة للمراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

ينقل إلى كل مركز الأرشيف والملفات المنسوبة، في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، من لدن المركز الجهوي للاستثمار المطابق له.

- يجب أن يكون كل قرار بالاستثناء اسمياً ومعللاً.
- يعتبر الاستثناء المنوх لاغياً في الحالات التالية:
- عدم إيداع المستثمر، داخل أجل ستة (6) أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ تبلغ الاستثناء، ملف طلب رخصة البناء أو الإذن بإحداث التجزئة العقارية المتعلقة بمشروع الاستثمار؛
 - عدم الشروع الفعلي في أشغال إنجاز مشروع الاستثمار داخل أجل 6 أشهر يحتسب ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو الإذن بإحداث التجزئة العقارية المتعلقة بمشروع الاستثمار المذكور. وفي هذه الحالة يجب سحب الرخصة أو الإذن المذكورين؛
 - الإخلال بشروط إنجاز مشروع الاستثمار المحددة في قرار الاستثناء.
- لا يمكن الترخيص بإدخال أي تغيير على مشروع استثمار استفاد من الاستثناء بعد الحصول على رخصة البناء أو الإذن بإحداث تجزئة عقارية.

الباب الثاني

تأليف اللجنة وكيفيات سيرها

المادة 31

- يرأس والي الجهة اللجنة الجهوية. ويمكن له أن يفوض رئيسها إلى مدير المركز الجهوي للاستثمار المعنى.
- تتألف اللجنة الجهوية، حسب القضايا المدرجة في جدول الأعمال، من الأعضاء الآتي بيانهم:
- عمال العمادات أو الأقاليم التي تستنصرج داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار أو ممثليهم؛
 - رؤساء مجالس الجماعات التي تستنصرج داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار أو أحد نواب كل واحد منهم؛
 - مدير المركز الجهوي للاستثمار؛
 - المدير العام للمصالح بإدارة الجهة؛
 - ممثل عن ولاية الجهة المعنية؛
 - مدير الوكالة الحضرية المعنية أو من يمثله؛
 - المسؤولون الجهويون عن المصالح اللاممركزة والمممثلون الجهويون للمؤسسات العمومية وكل الهيئات الأخرى المعنية بمشروع أو مشاريع الاستثمار.

يمكن لرئيس اللجنة الجهوية أن يدعو المستثمر أو وكيله ليقدم إلى أعضاء اللجنة كل توضيح مفيد لدراسة ملف مشروع استثماره، على آلا يحضر مداولات اللجنة.

5 - تبت في الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للقطع الأرضية التابعة للملك العام للدولة وللملك الغابوي وتحدد الإتاوة المرتبطة بهما، وكذا في الطلبات المتعلقة بالمعاوضة والمقايضة العقارية بخصوص الأراضي الغابوية المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية؛

6 - تبدي رأيها المطابق بخصوص رخص البناء وأذون إحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وإحداث المجموعات السكنية وكذا رخص السكن وشواهد المطابقة المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار أو استغلالها؛

7 - تبدي رأيها المطابق في منح تراخيص، وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، بممارسة أعمال التصدير ذات الطابع الصناعي أو التجاري وأعمال الخدمات المرتبطة بها داخل مناطق التصدير الحرة؛

8 - تفحص دراسات التأثير على البيئة وتبدي رأيها في شأن الموافقة البيئية حول مشاريع الاستثمار المعروضة عليها؛

9 - تبدي رأيها في ترتيب المؤسسات السياحية ورخص استغلالها؛

10 - تبدي رأيها في طلبات إسناد القطع الأرضية في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية وفقاً للشروط والكيفيات المحددة في اتفاقيات تهيئة المناطق المذكورة وتطويرها.

(ج) دراسة وإبداء رأيها في مشاريع الاستثمار المعروضة عليها للاستفادة من الامتيازات المنوحة في إطار المنظومة التعفيزية المعمول بها أو الصناديق المخصصة لهذا الغرض أو هما معاً، وفي العقود والاتفاقيات المتعلقة بها.

وبصفة عامة، يمكن لللجنة الجهوية البت في جميع المجالات المتعلقة بالاستثمار.

المادة 30

علاوة على المهام المسندة إليها، تتول اللجنة الجهوية، بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، منح استثناءات في مجال التعمير لفائدة مشاريع الاستثمار المنتجة والمحدثة لمناصب الشغل في جميع القطاعات، ماعدا المشاريع العقارية السكنية غير تلك المخصصة للسكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق أو المباني الآيلة للسقوط.

غير أنه لا يمكن منح أي استثناء في مجال التعمير لهم أراض مخصصة للتجهيزات العمومية أو المساحات الخضراء أو طرق التهيئة أو مناطق الري أو المناطق المعرضة لفيضانات أو المخاطر أو المناطق المحمية.

يجب أن يأخذ كل استثناء بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على المآثر التاريخية والطابع التراثي للمدن العتيقة والتناغم الجمالي والمعماري للمدن.

إذا رفض عضو من أعضاء اللجنة الآخرين اتخاذ القرارات أو منع التراخيص التي تدخل ضمن اختصاصه والتي تكون موضوع قرارات أو آراء إيجابية صادرة عن اللجنة أو امتنع عن ذلك، أمكن لولي الجهة أو العامل المفوض من لدنه لهذا الغرض، بعد أن يأمر العضو المذكور بالقيام بذلك، أن يتخذ القرارات أو يمنع التراخيص بموجب قرار معلن.

المادة 37

يجب أن يكون كل قرار بالرفض صادر عن اللجنة الجهوية معللاً. ويمكن أن يكون هذا القرار موضوع طعن يقدمه المستثمر المعنى أمام اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها في القسم الثالث من هذا القانون وذلك داخل 10 أيام تنتسب ابتداء من تاريخ تبلغ القرار غير أنه يمكن للمستثمر قبل إحالة الأمر إلى اللجنة الوزارية أن يتقدم بتظلم استعطافي إلى ولي الجهة الذي يعرضه على اللجنة الجهوية التي تبت داخل أجل 10 أيام من تاريخ توصلها بالتظلم.

إذا لم تبت اللجنة الجهوية داخل الأجل المذكور أو إذا أصدرت قراراً بتأييد قرارها السابق، أمكن للمستثمر تقديم طعن أمام اللجنة الوزارية للقيادة التي تبت في الأمر داخل أجل أقصاه ثلاثة أيام.

المادة 38

تضطلع اللجنة الجهوية نظاماً داخلياً يحدد على الخصوص كيفيات سيرها ويعرض على مصادقة السلطة الحكومية المختصة.

المادة 39

يتولى المركز الجهوي للاستثمار مهام الكتابة الدائمة للجنة الجهوية. ولهذه الغاية، يقوم المركز على الخصوص بما يلي:

- إعداد أشغال اللجنة الجهوية وتنظيمها، واقتراح جدول الأعمال على الرئيس، وتحريمه حاضر اجتماعات اللجنة؛
- تنفيذ قرارات اللجنة الجهوية؛
- تبليغ قرارات وأراء اللجنة الجهوية إلى المستثمرين والإدارات والهيئات العمومية المعنية؛
- إعداد تقرير سنوي عن أنشطة اللجنة الجهوية وعرضه عليها قصد المصادقة.

يمكن لرئيس اللجنة الجهوية أن يدعو لحضور اجتماعات اللجنة، بصفة استشارية، كل شخص يرى فائدته في مشاركته.

المادة 32

يجب على كل عضو في اللجنة الجهوية أن يمتنع عن المشاركة في اجتماعات وأشغال اللجنة عندما يتعلق الأمر بدراسة مشروع استثمار له فيه مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة. وفي جميع الأحوال، يجب على العضو المعنى أن يصرح لرئيس اللجنة بكل حالة قد تجعله في وضعية تنازع المصالح.

المادة 33

تتخذ السلطات الحكومية المعنية جميع التدابير الضرورية لتمكين المسؤولين عن المصالح اللامركزية من الصالحيات الازمة لاتخاذ القرارات المرتبطة بدراسة الملفات المتعلقة بمشاريع الاستثمار والتي تدخل ضمن اختصاصات الإدارات التابعة لهذه السلطات.

المادة 34

تحجّم اللجنة الجهوية بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى الأقل مرة واحدة في الأسبوع. يحدد الرئيس تاريخ اجتماعات اللجنة وجدول أعمالها.

تتداول اللجنة الجهوية بكيفية صحيحة بحضور نصف عدد أعضائها أو ممثلهم على الأقل. إذا لم يتتوفر هذا النصاب، توجه الدعوة لعقد اجتماع ثان شريطة أن يتم عقده داخل أجل لا يتعدي أسبوعاً. وفي هذه الحالة تداول اللجنة بكيفية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.

تتخذ اللجنة الجهوية قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجع الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

يجب أن تتحجّم اللجنة الجهوية قراراتها داخل أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ إحالة ملف المشروع إليها من قبل مدير المركز.

المادة 35

يلتزم أعضاء اللجنة الجهوية بكتمان سر مداولات اللجنة واجتماعاتها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمشاريع المعروضة عليها، مع إزامية كتمان السر المهني، وفقاً للمقتضيات التشريعية الجاري بها العمل.

المادة 36

تلزم القرارات والأراء الصادرة عن اللجنة الجهوية جميع أعضائها والإدارات والهيئات الممثلة فيها.

في ما يتعلق بالجماعات تعتبر ملزمة في مدلول المادة 101 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الأراء الصادرة عن اللجنة في إطار دراسة طلبات رخص البناء والأذون بإحداث التجزئات العقارية وتقسيم العقارات وإحداث المجموعات السكنية، وكذا طلبات رخص السكن وشواهد المطابقة، المطلوبة لإنجاز واستغلال مشاريع الاستثمار.

ظهير شريف رقم 1.19.14 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 04.19 بتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه) يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا: بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه، أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 04.19 بتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

وعلمه بالخطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

*
* *

قانون رقم 04.19

لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه

«الفصل 106.- إن دعوى التعويض من جراء جريمة أو شبه جريمة تقادم بمضي خمس سنوات، باستثناء دعوى التعويض من جراء الأضرار الناجمة عن انفجار الألغام فإنها تقادم بمضي خمس عشرة سنة، وتبتدىء الآجال المذكورة من الوقت الذي بلغ فيه إلى علم الفريق المتضرر الضرر ومن هو المسؤول عنه. وتقادم في جميع الأحوال بمضي عشرين سنة تبتدىء من وقت حدوث الضرر.»

القسم الثالث اللجنة الوزارية للقيادة المادة 40

من أجل تبع عمل المراكز في مجال تنفيذ سياسة الدولة على المستوى الجهوبي الرامية إلى إنشاش الاستثمارات والتحفيز عليها وتنميتها، بتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، تحدث تحت رئاسة رئيس الحكومة لجنة تحمل اسم «اللجنة الوزارية للقيادة» ويشار إليها بعده باللجنة الوزارية.

المادة 41

- تتولى اللجنة الوزارية القيام بما يلي:
- قيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتتبع تنفيذه:
 - النظر في اقتراحات المراكز:
 - الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعرضاً أثناء القيام بمهامها:
 - المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار:
 - المتعلقة بتوفير عرض مندمج وجذاب للاستثمار على صعيد الجهة:
 - البت في الطعون المنصوص عليها في المادة 37 من هذا القانون:
 - دراسة تقارير تقييم الأداء المنصوص عليها في المادة 25 من هذا القانون.

تتولى السلطة الحكومية المعنية كتابة اللجنة الوزارية.

المادة 42

يحدد بنص تنظيمي تأليف وكيفيات سير اللجنة الوزارية.

القسم الرابع أحكام ختامية وانتقالية

المادة 43

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب أجهزة إدارة المراكز الجهوية للاستثمار وتسيرها.

مع مراعاة أحكام المادة 44 بعده، تنسخ جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون أو ذات نفس الموضوع.

المادة 44

تنقل إلى المراكز المحدثة بموجب هذا القانون ملفات الاستثمار التي توجد قيد الدراسة من قبل المراكز الجهوية للاستثمار القائمة في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 45

يمكن، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، اتخاذ كل تدبير ضروري للتطبيق التام لهذا القانون بموجب نص تنظيمي.

قانون رقم 05.19

يقضي بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 12.67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

مادة فريدة

تعديل على النحو التالي المادتين 65 و 66 من القانون رقم 12.67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني :

..... «المادة 65. - يقوم المكلف بالتنفيذ»

..... «- تبقى المنقولات المذكورة في عهدة المكري إلى حين إتمام إجراءات الفصل 447 من قانون المسطرة المدنية بشأنها».

..... «المادة 66. - إذا ظهر المكتري في غيبة الأطراف.

..... «- لا يجوز متابعة المكري إلا بناء على شكاية المكتري أو من يمثله «أو يقوم مقامه».

..... «- يجوز للمحكمة إلى ما كانت عليه».

ظهير شريف رقم 1.19.12 صادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتنا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019).

وقيعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

*

* *

ظهير شريف رقم 1.19.15 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 05.19 القاضي بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 12.67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتنا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 05.19 القاضي بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 12.67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.13.111 بتاريخ 15 من محرم 1435 (19 نوفمبر 2013)، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

وقيعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : سعد الدين العثماني.

*

* *

ظهير شريف رقم 1.19.13 صادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنتنا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمراًينا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب .

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019).

ووقعه بالعطف :

رئيس الحكومة.

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

*

* *

قانون رقم 96.18

يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات

مادة فريدة

١- تلغى الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية التي يساوي أو يقل مبلغها عن خمسين ألف (50.000) درهم والموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000.

٢- تلغى الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000 والتي يوشر بشأنها تحصيل جزئي نتج عنه مبلغ متبقى غير مؤدى يساوي أو يقل عن خمسين ألف (50.000) درهم.

٣- تلغى كذلك الغرامات والذئاف والزيادات وفوائد التأخير ومصاريف التحصيل المرتبطة بالديون المشار إليها أعلاه.

قانون رقم 91.18
بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه
في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص

المادة الأولى

يتتم على النحو التالي الجدولان الأول والثاني الملحقان بالقانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.01 بتاريخ 15 من رمضان 1410 (11 أبريل 1990) :

«الجدول الأول»

«مساهمات الدولة والمنشآت العامة»

- ١ «

«٢- المساهمات في الشركات الوليدة عن المنشآت العامة»

نشاط الشركة	اسم الشركة الوليدة عن المنشأة العامة	اسم المنشأة العامة
الطاقة الكهربائية	الطاقة الكهربائية لهدارت ش.م.إ	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

«الجدول الثاني»

«قائمة المنشآت الفندقية التي تملك جميعها الدولة
أو المؤسسات العمومية»

المفر	اسم الشركة أو المؤسسة الفندقية
مراكش	فندق المأمونية

المادة 2

تحذف المنشآت التالية :

- «القرض العقاري والسياحي» و«مركب النسيج بفاس» من البند رقم 1 (المساهمات المباشرة للدولة والمنشآت العامة) من الجدول الأول «مساهمات الدولة والمنشآت العامة» الملحق بالقانون المالي المذكور رقم 39.89 :

- شركة «سووكوشاري» ومصنع الأجرور والقرمود لشمال إفريقيا (BTNA) و«الشركة الشريفة للأملاح (SCS)» من البند رقم 2 (المساهمات في الشركة الوليدة عن المنشآت العامة) من الجدول الأول السالف الذكر :

- «فندق أسماء» و«فندق ابن تومرت» من الجدول الثاني (قائمة المنشآت الفندقية التي تملك جميعها الدولة أو المؤسسات العمومية) الملحق بالقانون المالي المذكور رقم 39.89.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الصحة رقم 40.19 صادر في 3 جمادى الأولى 1440 (10 يناير 2019) بتفير وتميم القرار المشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الصحة رقم 1795.14 الصادر في 14 من رجب 1435 (14 مايو 2014) بتحديد قائمة المضافات الغذائية المرخص استعمالها في المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية وحدودها وكذا البيانات اللازم ذكرها على تلقيف هذه المضافات.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات،
وزير الصحة.

بعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الصحة رقم 1795.14 الصادر في 14 من رجب 1435 (14 مايو 2014) بتحديد قائمة المضافات الغذائية المرخص استعمالها في المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية وحدودها وكذا البيانات اللازم ذكرها على تلقيف هذه المضافات،

قررا ما يلي:

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي، المادتان 2 و 3 من القرار المشار إليه
أعلاه رقم 1795.14 :

«المادة 2. لا يمكن تسويق المضافات الغذائية.....»

.....»

.....» «ح) المستوردة :

«ط) النسبة المئوية لكل مكون يخضع عند دمجه في منتج غذائي لحدود كمية أو معلومة مناسبة للتركيبة تسهل مطابقة هذا المنتوج للمقتضيات المنصوص عليها في هذا القرار.

«غير أنه، يمكن الإشارة للبيانات الواردة في البنود (ب) و(ج) والبنود (من هـ إلى ط) أعلاه، المعنى.

«المادة 3. لا يمكن تسويق المضافات الغذائية.....»

.....»

.....» «ج) الصلاحية.

«غير أنه، في حالة الملوثات الغذائية، يجب أن لا تفوق نسبة العناصر أو المواد أو المكونات الغذائية المخصصة لزيادة الماء أو للذوبان المنصوص عليها في البنود (ب) من المادة 2.40 في المائة.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 جمادى الأولى 1440 (10 يناير 2019).

وزير الفلاحة والصيد البحري

والتنمية القروية والمياه والغابات،

الإمضاء: عزيز أخنوش.

وزير الصحة،

الإمضاء: أناس الدكالي.

IV - تطبق تلقائياً الإلغاءات المشار إليها أعلاه من طرف محاسب الخزينة المختص دون تقديم طلب من طرف المديدين المعنيين.

V - تعتبر الديون المعنية تلك التي ظلت غير مستخلصة إلى غاية دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

مرسوم رقم 2.19.031 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) يقضي بتفير المرسوم رقم 2.12.170 الصادر في 22 من شعبان 1433 (12 يوليو 2012) بتطبيق الباب الثالث من القسم الرابع من الكتاب الأول للقانون رقم 15.95 بمثابة مدونة التجارة، حول آجال الأداء.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 15.95 بمثابة مدونة التجارة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.96.83 بتاريخ 15 من ربى الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996)، كما تم تغييره وتميمه ولاسيما المادة 3-78 منه :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 24 من جمادى الأولى 1440 (31 يناير 2019)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تنسخ وتعوض على النحو التالي مقتضيات المادة الأولى من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.12.170 :

«المادة الأولى : تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة 3-78 من القانون رقم 15.95 المشار إليه أعلاه، لا يمكن لسعر تعويض التأخير المستحق على المعاملات المنصوص عليها في المادة 1-78 من القانون السالف الذكر رقم 15.95 أن يقل عن السعر المديري لبنك المغرب «مضافاً إليه هامش يحدد بمقتضى قرار لوزير الاقتصاد والمالية «بعد استطلاع رأي وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي».»

المادة 2

يسند إلى كل من وزير الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، كل في حدود اختصاصاته، تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقيعه بالعلف :

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: محمد بن شعبون.

وزير الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي.

الإمضاء: مولاي حفيظ العلمي.

قرار مشترك لوزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 226.19 صادر في 14 من جمادى الأولى 1440 (21 يناير 2019) بتغيير القرار المشترك لوزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية والوزير المنتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 390.63 الصادر في 25 من محرم 1383 (18 يونيو 1963) في شأن انتخاب المنتديين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية.

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،
وزير الشغل والإدماج المهني،
بناء على الظهير الشريف رقم 1.60.007 الصادر في 5 رجب 1380 (24 ديسمبر 1960) في شأن النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، كما وقع تتميمه وتغييره ولا سيما الفصول 26 و 27 و 31 منه:

وعلى القرار المشترك لوزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية والوزير المنتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 390.63 الصادر في 25 من محرم 1383 (18 يونيو 1963) في شأن انتخاب المنتديين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية، كما وقع تغييره وتتميمه.

قررا ما يلي:

المادة الأولى

تنسخ أحكام الفصل الثالث من القرار المشترك المشار إليه أعلاه رقم 390.63 الصادر في 25 من محرم 1383 (18 يونيو 1963) وتعوض على النحو التالي:

الفصل الثالث

حدود الدوائر

«إن حدود دوائر المناجم الباطنية والسطحية ووحدات تقييم المعادن التي يجب أن تنتخب كل واحدة منها منتديا للسهر على «السلامة تحدد كما يلي مع اعتبار عدد المستخدمين المسجلين بها:

1- المجمع الشريف للفوسفاط ش.م:

(أ) منطقة خريبكة:

الدائرة الأولى:

»- مصالح مديرية الإنتاج المنجمي.

قرار مشترك لوزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 225.19 صادر في 14 من جمادى الأولى 1440 (21 يناير 2019) بتحديد تاريخ انتخاب المنتديين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية.

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،

وزير الشغل والإدماج المهني،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.60.007 الصادر في 5 رجب 1380 (24 ديسمبر 1960) في شأن النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية، كما وقع تتميمه وتغييره ولا سيما الفصول 26 و 27 و 31 منه:

وعلى القرار المشترك لوزير التجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية والوزير المنتدب في الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 390.63 الصادر في 25 من محرم 1383 (18 يونيو 1963) في شأن انتخاب المنتديين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية، كما وقع تغييره وتتميمه.

قررا ما يلي:

المادة الأولى

يجري يوم الخميس 21 مارس 2019 انتخاب المنتديين الساهرين على سلامة المستخدمين في المقاولات المنجمية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من جمادى الأولى 1440 (21 يناير 2019).

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

الإمضاء: محمد بن يتم.

الإمضاء: عزيز رباح.

«الدائرة الثالثة: بن جرير:	«الدائرة الثانية:
«مصلحة تجميع ونقل الفوسفات:	«مصلحة مديرية التثرة:
«مصلحة الأعمال التحضيرية:	«مصلحة محطة الضخ للأنبوب الناقل للباب الفوسفات:
«مصلحة المعدات الثابتة:	«مصلحة تدبير الإنتاج التخطيطي والنجاعة.
«مصلحة الكهرباء:	«الدائرة الثالثة:
«مصلحة صيانة الجرافات والشاحنات:	«مصلحة الموارد العامة:
«مصلحة صيانة الحفارات:	«مصلحة الدعامة-المشتريات:
«مكتب المناهج:	«مصلحة الصحة والسلامة والبيئة:
«مصلحة الصيانة الإلكترونية:	«مصلحة التنمية الصناعية المنجمية:
«مصلحة مراقبة المعدات:	«مصلحة الجيولوجيا:
«مصلحة التموين:	«مصلحة الأمن الصناعي.
«مصلحة صيانة الآليات المتنقلة:	«(ب) منطقة كنتور (مركزى اليوسفية وبن جرير):
«مصلحة شبكة الكهرباء:	«الدائرة الأولى: اليوسفية:
«مصلحة معدات اللوجستيكية:	«معامل الكلسنة والصيانة:
«مصلحة الآليات والمعدات:	«معامل التجفيف والصيانة:
«مصلحة المناهج والتخطيط:	«مصلحة تدبير الإنتاج:
«مصلحة الاستخراج:	«مصلحة الصحة والسلامة والبيئة (الإنتاج):
«مصلحة الهندسة المدنية وصيانة السكن:	«معامل الغسل والصيانة.
«مصلحة الأمن الصناعي:	«الدائرة الثانية: اليوسفية:
«مصلحة التنمية الصناعية المنجمية:	«مصلحة استخراج مزيبدة والصيانة:
«مصلحة الصحة والسلامة والبيئة.	«مصلحة استخراج بوشان والصيانة:
«(ج) منطقة الجرف الأصفر:	«مصلحة الهندسة المدنية وصيانة الممتلكات:
«الدائرة الأولى:	«مصلحة التموين وتدبير المخازن:
«مصلحة الدعم:	«مصلحة الصيانة المركزية والأعمال الجديدة:
«مصلحة مشاريع التنمية الصناعية الجرف الأصفر:	«مصلحة الجيولوجيا:
«سلالس الإمداد والتوريد:	«مصلحة الأعمال الاجتماعية (أعوان الأمن وأمناء المخازن):
«إمافوس:	«مصلحة الأمن الصناعي:
«مصلحة الموارد العامة والمعدات:	«مصلحة الصحة والسلامة والبيئة:
«مصلحة إنتاج الخامض الكبريتى:	«مصلحة الصحة والسلامة والبيئة: المعدات اللوجستيكية.

» مصلحة الأعمال الجديدة :	» مصالح إنتاج الخامض الفوسفوري :
» مصلحة الصيانة المركزية (مغرب كيمياء) :	» مصلحة إنتاج الأسمدة :
» مصلحة الهندسة المدنية (الميناء و المغرب كيمياء) :	» مصلحة الصحة والسلامة والبيئة :
» مصلحة هندسة الصيانة :	» مصلحة الأمان الصناعي.
» مصلحة الدراسات والتحليل :	» الدائرة الثانية:
» مصلحة المراقبة التقنية :	» إماسيد:
» مصلحة القياسات :	» باكستان مغرب فوسفور :
» مصلحة تدبير العقارات والمنقولات (الميناء و المغرب كيمياء) :	» مصالح البنية التحتية :
» مصلحة البيئة :	» مصلحة وصول خط لباب الفوسفات :
» مصلحة طب الشغل (الميناء و المغرب كيمياء) :	» مركز البحث والتطوير:
» مصلحة مكافحة الحريق (الميناء و المغرب كيمياء) :	» مصلحة تجفيف لباب الفوسفات :
» مصلحة الأمن (الميناء و المغرب كيمياء).	» الجرف للأسمدة 1 :
» الدائرة الثانية :	» الجرف للأسمدة 2 :
» مصلحة حفظ الصحة والسلامة والبيئة (مغرب فسفور 1) :	» الجرف للأسمدة 3 :
» مصلحة الإنتاج (مغرب فسفور 1) :	» الجرف للأسمدة 4 :
» مصلحة الصيانة (مغرب فسفور 1) :	» الجرف للأسمدة 5.
» مصلحة حفظ الصحة والسلامة والبيئة (مغرب فسفور 2) :	» (د) منطقة آسفي :
» مصلحة الإنتاج (مغرب فسفور 2) :	» الدائرة الأولى :
» مصلحة الصيانة (مغرب فسفور 2) :	» مصلحة حفظ الصحة والسلامة والبيئة (مغرب كيمياء) :
» مصلحة الكبريت المذاب المصفي :	» مصلحة الإنتاج (مغرب كيمياء) :
» مصلحة مراقبة الجودة (مغرب فسفور 2) :	» مصلحة الصيانة (مغرب كيمياء) :
» مصلحة التموين وتدبير المخازن (مغرب فسفور 2) :	» مصلحة حفظ الصحة والسلامة والبيئة (الميناء ومصلحة نقل المواد) :
» مصلحة الصيانة المركزية (مغرب فسفور 2) :	» مصلحة الاستغلال (الميناء) :
» مصلحة الهندسة المدنية (مغرب فسفور 1 و 2) :	» مصلحة الصيانة (الميناء) :
» مصلحة تدبير العقارات والمنقولات (مغرب فسفور 1 و 2) :	» مصلحة تدبير نقل المواد :
» مصلحة طب الشغل (مغرب فسفور 1 و 2) :	» مصلحة حفظ الصحة والسلامة والبيئة (اللوجستيك) :
» مصلحة مكافحة الحريق (مغرب فسفور 1 و 2) :	» مصلحة مراقبة الجودة (مغرب كيمياء) :
» مصلحة الأمن (مغرب فسفور 1 و 2).	» مصلحة التموين وتدبير المخازن (الميناء و المغرب كيمياء) :

<p>«4- شركة تفنيوت ترانيمن بوازار :</p> <p>» دائرة مركز بوازار.</p> <p>«5- شركة معادن إميضر :</p> <p>» دائرة مركز إميضر.</p> <p>«6- الشركة المنجمية للتويسيت :</p> <p>» دائرة مركز تغزة.</p> <p>غير أن عدد وحدود الدوائر المعنية يجوز تغييرها على إثر التغييرات التي تطرأ على الأشغال.</p> <p>المادة الثانية</p> <p>ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.</p> <p>وحرر بالرباط في 14 من جمادى الأول 1440 (21 يناير 2019).</p> <p>وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وزير الشغل والإدماج المهني.</p> <p>الإمضاء: عزيز رياح.</p> <p>الإمضاء: محمد بن تم.</p>	<p>هـ) منطقة العيون :</p> <p>«الدائرة الأولى :</p> <p>- جميع مصالح قسم الاستخراج باستثناء المصالح 200 و 212 (فقط المصلحة الاجتماعية).</p> <p>«الدائرة الثانية :</p> <p>- جميع مصالح قسم المعالجة باستثناء المصالح 300 و 312 ;</p> <p>- مصلحة صيانة السكن والمستودعات بالعيون (114) ;</p> <p>- مصلحة المرآب بالعيون (117) ;</p> <p>- مصلحة الحراسة بالعيون (113) ;</p> <p>- مصلحة الجيولوجيا (501).</p> <p>«2- شركة مساهمة للمقاولات المعدنية:</p> <p>» دائرة مركز الحمام.</p> <p>«3- الشركة المعدنية لكماسة :</p> <p>» دائرة مركز دوار الحجر.</p>
--	---

نصوص خاصة

المادة الثانية

يسند إلى رئيس المجلس الجماعي لبن صميم تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقيمه بالعطف:

وزير إعداد التراب الوطني والتمهيد

والإسكان وسياسة المدينة.

الإمضاء: عبد الأحد فاسي فهري.

مرسوم رقم 2.19.10 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة عين بو علي بإقليم مولاي يعقوب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتمهيد الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992). كما وقع تتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربى الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون رقم 12.90 المشار إليه أعلاه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.64 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير إعداد التراب الوطني والتمهيد والإسكان وسياسة المدينة :

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة التقنية المحلية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 سبتمبر 2017 :

وعلى نتائج البحث العلمي المباشر بجماعة عين بو علي خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 31 مارس 2018 :

مرسوم رقم 2.19.09 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركزى أيت موسى عدي وأيت الطالب عقى بجماعة بن صميم بإقليم إفران وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتمهيد الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما وقع تتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربى الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون رقم 12.90 المشار إليه أعلاه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.64 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير إعداد التراب الوطني والتمهيد والإسكان وسياسة المدينة :

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة التقنية المحلية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 مايو 2016 :

وعلى نتائج البحث العلمي المباشر بجماعة بن صميم خلال الفترة الممتدة من 26 مارس إلى 25 أبريل 2018 :

وعلى مداولات المجلس الجماعي لبن صميم المجتمع خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 4 مايو 2018 :

وبعد دراسة مشروع التصميم من طرف اللجنة المكلفة بدراسة تعرضات العموم واقتراحات المجلس المنعقدة بتاريخ 18 يوليو 2018 :

وباقتراح من وزير إعداد التراب الوطني والتمهيد والإسكان وسياسة المدينة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على التصميم رقم 2018/01 والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركزى أيت موسى عدي وأيت الطالب عقى بجماعة بن صميم بإقليم إفران وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

وعلى المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربى الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون رقم 12.90 المشار إليه أعلاه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.64 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير إعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة :

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة التقنية المحلية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 سبتمبر 2017 :

وعلى نتائج البحث العلمي المباشر بجماعة عين بو علي خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 31 مارس 2018 :

وعلى مداولات المجلس الجماعي لعين بو علي المجتمع خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2018 :

وبعد دراسة مشروع التصميم من طرف اللجنة المكلفة بدراسة تعرضات العموم واقتراحات المجلس المنعقدة بتاريخ 11 يوليو 2018 : وباقتراح من وزير إعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة.

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يافق على التصميم رقم AUF/57 والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز سيدى أحمد البرنوسي بجماعة عين بو علي بإقليم مولاي يعقوب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

المادة الثانية

يسند إلى رئيس المجلس الجماعي لعين بو علي تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقيعه بالخط:

وزير إعداد التراب الوطني والتعهير
والإسكان وسياسة المدينة.

الإمضاء: عبد الأسد فامي فهري.

وعلى مداولات المجلس الجماعي لعين بو علي المجتمع خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2018 :

وبعد دراسة مشروع التصميم من طرف اللجنة المكلفة بدراسة تعرضات العموم واقتراحات المجلس المنعقدة بتاريخ 11 يوليو 2018 : وباقتراح من وزير إعداد التراب الوطني والتعهير والإسكان وسياسة المدينة،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يافق على التصميم رقم AUF/56 والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة مركز جماعة عين بو علي بإقليم مولاي يعقوب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

المادة الثانية

يسند إلى رئيس المجلس الجماعي لعين بو علي تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقيعه بالخط:

وزير إعداد التراب الوطني والتعهير

والإسكان وسياسة المدينة.

الإمضاء: عبد الأسد فامي فهري.

مرسوم رقم 2.19.11 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بالموافقة على التصميم والنظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة مركز سيدى أحمد البرنوسي بجماعة عين بو علي بإقليم مولاي يعقوب وبالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) :

وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعهير الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما وقع تتميمه :

مرسوم رقم 2.19.43 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) يعلن أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع مقبرة

سيدي العربي بجماعة أولاد صالح بإقليم النواصر، وبنزع ملكية القطعة الأرضية اللازمة لهذا الغرض

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذ الظاهر الشري夫 رقم 1.15.85 بتاريخ

20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) :

وعلى القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت، الصادر بتنفيذ الظاهر الشري夫

رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) :

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه؛

وبعد الاطلاع على مقرر مجلس جماعة أولاد صالح، خلال دورته العادية المنعقدة بتاريخ 19 أكتوبر 2011؛

وعلى نتائج البحث الإداري المباشر من 10 سبتمبر إلى 10 نوفمبر 2014؛

وابقتراح من وزير الداخلية.

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بتوسيع مقبرة سيدي العربي، بجماعة أولاد صالح بإقليم النواصر.

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطعة الأرضية المبينة في الجدول أسفله، والمرسومة حدودها بحاشية ملونة في التصميم

الملحق بأصل هذا المرسوم:

أسماء وعناوين الملك المفترضين	مساحتها بالمترا الربع	نوعيتها ومرجعها العقاري	رقم القطعة الأرضية في التصميم - إسمها
1- يطوبنت الطاهر 2- فاطنة بنت الطاهر	1355 م ²	ارض فلاحية عارية	1 الملك المسمى "الحرش"
3- الشعبية نصر الدين بنت عبد القادر 4- الطاهر نصر الدين بن عبد القادر		ر.ع عدد 4075/د	
5- فاطنة نصر الدين بنت عبد القادر 6- محمد بن عمر بن أخديش			
7- فاطنة بنت عبد القادر الحريزية 8- فاطمة بنت بوشعيب			
9- العايدية بنت بوشعيب 10- فاطنة بنت بوشعيب			
11- إدريس نصر الدين 12- هنية نصر الدين			
13- السعدية ناشيط 14- فتيحة نصر الدين			
15- بوشعيب نصر الدين 16- خالد نصر الدين			
17- رشيدة نصر الدين 18- العربي جراف			
19- خدوج جراف 20- مينة جراف			
21- السعدية جراف 22- عبد اللطيف جراف			
23- بديعة جراف 24- محمد جراف			
25- فاطنة نصر الدين 26- التهامي نصر الدين			
27- مصطفى نصر الدين 28- فاطنة نصر الدين			

- | | | |
|------------------------------|--|--|
| 29- الشعيبية بنت بوشعيب | | |
| 30- امال نصر الدين | | |
| 31- أمين نصر الدين | | |
| 32- زهراء محاسن بنت الطاهر | | |
| 33- محمد حنان | | |
| 34- الطاهر حنان | | |
| 35- فوزية نصر الدين | | |
| 36- بوشعيب حنان | | |
| 37- محمد نصر الدين | | |
| 38- موسى نصر الدين | | |
| 39- عبد الحق نصر الدين | | |
| 40- فاطنة الناصري بنت العيدي | | |
| 41- خديبة نصر الدين | | |
| 42- رشيد نصر الدين | | |
| 43- جمال نصر الدين | | |
| 44- خديجة فتح النور | | |
| 45- فاطمة نصر الدين | | |
| 46- الطاهر نصر الدين | | |
| 47- احمد نصر الدين | | |
| 48- محمد نصر الدين | | |
| 49- عبدالنبي فتح النور | | |
| 50- فاطمة نصر الدين | | |
| 51- عزيز نصر الدين | | |
| 52- حسن نصر الدين | | |
| 53- شامة العسري | | |
| 54- السعدية نصر الدين | | |
| 55- بوشعيب نصر الدين | | |
| 56- خديجة نصر الدين | | |
| 57- سعاد نصر الدين | | |
| 58- سعيد فتح النور | | |
| 59- تاج نصر الدين | | |

<p>60- طارق نصر الدين</p> <p>61- فاطنة نصر الدين</p> <p>62- زينب نصر الدين</p> <p>63- جميلة نصر الدين</p> <p>64- السعدية العقوقي</p> <p>65- فاطنة موهب</p> <p>66- نادية نصر الدين</p> <p>67- هشام نصر الدين</p> <p><u>تقبيلات لحقوق عينية وتحملات عقارية:</u></p> <p>- التقييد الاحتياطي المقيد بتاريخ 1968/12/17 (سجل 248 عدد 1826) لفائدة إدريس بن محمد بن العربي</p>		
---	--	--

المادة الثالثة. - يفوض حق نزع الملكية إلى رئيس مجلس جماعة أولاد صالح.

المادة الرابعة. - يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ورئيس مجلس جماعة أولاد صالح، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء: سعد الدين العناني.

وقعه بالعطف:

وزير الداخلية،

الإمضاء: عبد الوافي الفتبي.

مرسوم رقم 2.19.45 صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019) بإعلان أن المنفعة العامة تقضي بإحداث ثانوية

محمد السادس بجماعة خنيفرة بإقليم خنيفرة وبتوزيع ملكية القطعتين الأرضيتين اللازمتين لهذا الغرض

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت الصادر بتنفيذ الظهير الشريف

رقم 1.81.254 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) :

وعلى المرسوم رقم 2.82.382 الصادر في 2 رجب 1403 (16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7.81 المشار إليه أعلاه :

وبعد الاطلاع على ملف البحث الإداري المباشر من 9 سبتمبر إلى 11 نوفمبر 2015 :

وباقتراح من وزير الاقتصاد والمالية وبعد استشارة وزير الداخلية،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعلن أن المنفعة العامة تقضي بإحداث ثانوية محمد السادس بجماعة خنيفرة بإقليم خنيفرة.

المادة الثانية

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطعتين الأرضيتين المبيتتين في الجدول أسفله والمرسومة حدودهما بلون أحمر في التصميم

للحق بأصل هذا المرسوم :

مساحتها التقديرية	أسماء وعنوان المالك أو المفوض لهم كذلك	مراجعها العقارية	رقم القطعة بالتصميم التعزيري
² م 240	علال عيسالاما الساكن بأولاد عمرو بيعي رقم 9 ازغنغان، إقليم الناظور	غير محفظة	1
² م 8522	المستفيدون من الوصبة الموجودة والذين موجودون من أبناء السيدتين عائشة امحزون ولطيفة امحزون	غير محفظة	2

المادة الثالثة .- يفوض حق نزع الملكية إلى مدير أملاك الدولة.

المادة الرابعة .- يعهد بتنفيذ ما جاء في هذا المرسوم، الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الاقتصاد والمالية ومدير أملاك الدولة، كل واحد منها فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاء : سعد الدين العثماني

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية.

الإمضاء : محمد بنشعابون.

« يمكن تكليف شركة مختصة لتوزيع الكتب والمنشورات «بمقتضى عقد امتياز مقابل تخفيض نسبة 40% من ثمن البيع العمومي للكتب والمنشورات».

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1440 (14 ديسمبر 2018).

وزير الاقتصاد والمالية.

الإمضاء: محمد العرج.

وزير الثقافة والاتصال.

الإمضاء: محمد بنعشنون.

قرار وزير الصحة رقم 158.19 الصادر في 17 من ربيع الآخر 1440 (25 ديسمبر 2018) بتغيير القرار رقم 860.18 الصادر في 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصيقات.

وزير الصحة.

بعد الاطلاع على القرار رقم 860.18 الصادر في 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصيقات كما وقع تغييره وتميمته :

وعلى المرسوم رقم 2.18.66 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير الصحة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يغير على النحو التالي الجدول الملحق بالقرار المشار إليه أعلاه رقم 860.18 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) :

«الجدول الملحق

المواب	المفوض بهم	الاختصاص الترابي
.....	جهة الرباط - سلا - القنيطرة
.....	جهة الرباط - سلا - القنيطرة
السيد رشيد الجمير، رئيس قطب الشؤون الإدارية بالمركز الاستثنائي الجغرافي بالرباط بالنيابة	عمالة الرباط
.....	عمالة سلا
.....

(الباقي لا تغيير فيه).

قرار مشترك لوزير الثقافة والاتصال ووزير الاقتصاد والمالية رقم 3787.18 صادر في 6 ربيع الآخر 1440 (14 ديسمبر 2018) بتتميم القرار المشترك لوزير الشؤون الثقافية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 204.00 الصادر في 28 من شوال 1420 (4 فبراير 2000) بتحديد أسعار الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الثقافية (مصلحة مطبعة «دار المناهل»).

وزير الثقافة والاتصال،
وزير الاقتصاد والمالية.

بناء على المرسوم رقم 2.96.738 الصادر في 13 من محرم 1418 (20 مايو 1997) بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الثقافية (مصلحة مطبعة «دار المناهل»)، كما وقع تتميمه : وبعد الاطلاع على القرار المشترك لوزير الشؤون الثقافية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 204.00 الصادر في 28 من شوال 1420 (4 فبراير 2000) بتحديد أسعار الخدمات المقدمة من قبل وزارة الشؤون الثقافية (مصلحة مطبعة «دار المناهل»)،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي، مقتضيات المادة الأولى من القرار المشترك لوزير الشؤون الثقافية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 204.00 الصادر في 28 من شوال 1420 (4 فبراير 2000) المشار إليه أعلاه :

«المادة الأولى. - تحدد أجرة الخدمات التصميم «البياني والطبع وبيع الكتب والمنشورات التي تصدرها وتنشرها وزارة «الثقافة أو تنشر لفائدها، طبقا للجداول التالية :

.....
.....
.....
.....
.....
.....

«س - تكلفة السحب بالنسبة للورق بالآلة.

«بيع الكتب والمنشورات التي تصدرها وتنشرها

«وزارة الثقافة أو تنشر لفائدها

الكتب والمنشورات	سعر البيع
«مجلة «الثقافة المغربية»	30 درهما (العدد الواحد)

«يمكن تخفيض ثمن بيع الكتب والمنشورات بنسبة 50% بمناسبة «بيع ما يفوق مائة (100) نسخة من العدد الواحد للجهة الواحدة.

قرار لوزير الصحة رقم 173.18 صادر في 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019) بتفويض الإمضاء

وزير الصحة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه :

وعلى المرسوم رقم 2.06.656 الصادر في 24 من ربى الأول 1428 (13 أبريل 2007) المتعلق بالتنظيم الاستشفائي :

وعلى المرسوم رقم 2.14.562 الصادر في 7 شوال 1436 (24 يوليو 2015) بتطبيق القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، فيما يخص تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات :

وعلى المرسوم رقم 2.18.66 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير الصحة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى الدكتور علي الهواري، المدير الجهوي للصحة بجهة العيون - الساقية الحمراء، الإمضاء نيابة عن وزير الصحة على مقررات التعيين في المناصب التالية في حدود الاختصاص الترابي للمديرية الجهوية للصحة بالجهة المذكورة :

- رؤساء الأقطاب بالمراكيز الاستشفائية الجهوية والإقليمية والمستشفيات التابعة لهذه المراكيز:

- طبيب رئيس قسم أو مصلحة طبية أو طبية - تقنية بمركز استشفائي أو مستشفى :

- ممرض رئيس بقسم أو بمصلحة طبية أو طبية - تقنية بمركز استشفائي أو مستشفى :

- طبيب رئيس مركز صحي حضري أو قروي من المستويين الأول والثاني :

- ممرض رئيس مركز صحي حضري أو قروي من المستويين الأول والثاني :

- ممرض رئيس مستوصف قروي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 من ربى الآخر 1440 (25 ديسمبر 2018).

الإمضاء: أنس الدكالي.

قرار لوزير الصحة رقم 172.19 صادر في 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019) بغير القرار رقم 856.18 الصادر في 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات

وزير الصحة،

بعد الاطلاع على القرار رقم 856.18 الصادر في 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات كما وقع تغييره وتتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.66 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير الصحة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يغير على النحو التالي الجدول الملحق بالقرار المشار إليه أعلاه رقم 856.18 بتاريخ 5 جمادى الأولى 1439 (23 يناير 2018) :

«الجدول الملحق»

النواب	المفوض بهم	الاختصاص الترابي
.....	الدكتور علي الهواري، المدير الجهوي للصحة بجهة العيون - الساقية الحمراء	جهة العيون - الساقية الحمراء
.....	جهة العيون - الساقية الحمراء

(الباقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019).

الإمضاء: أنس الدكالي.

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادتين الأولى والثانية منه :

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصلين 5 و 64 منه :

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمهاميات كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.17.193 الصادر في 20 من رجب 1438 (18 أبريل 2017) المتعلق باختصاصات وزير العدل،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد خالد الجبلي، المنتدب القضائي من الدرجة الثانية، المدير الفرعي الإقليمي لدى محكمة الاستئناف بسطات، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير العدل على الوثائق المثبتة للنفقات المتعلقة بصرف الاعتمادات المفوضة برسم ميزانية وزارة العدل وكذا الحساب الخصوصي للخزينة رقم 3.2.0.0.1.06.001 المسما «الصندوق الخاص لدعم المحاكم».

المادة الثانية

يفوض إلى السيد خالد الجبلي الإمضاء نيابة عن وزير العدل على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للمديرية الفرعية الإقليمية لدى محكمة الاستئناف بسطات للقيام بمهاميات داخل المملكة.

المادة الثالثة

إذا تغيب السيد خالد الجبلي أو عاقه عائق نابت عنه السيدة حنان أجديرة، المنتدبة القضائية من الدرجة الثالثة بالمديرية الفرعية الإقليمية لدى محكمة الاستئناف بسطات.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الأولى 1440 (14 يناير 2019).

الإمضاء: محمد أوجار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 18.3566.18 الصادر في 23 من محرم 1440 (13 أكتوبر 2018) بتفويض الإمضاء، وحرر بالرباط في 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019).
الإمضاء: أنس الدكالي.

قرار لوزير الصحة رقم 174.19 الصادر في 21 من جمادى الأولى 1440 (28 يناير 2019) بتغيير القرار رقم 18.2329.18 الصادر في 28 من شوال 1439 (12 يوليو 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات.

وزير الصحة.

بعد الاطلاع على القرار رقم 18.2329.18 الصادر في 28 من شوال 1439 (12 يوليو 2018) بتفويض الإمضاء والمصادقة على الصفقات؛

وعلى المرسوم رقم 2.18.66 الصادر في 8 جمادى الأولى 1439 (26 يناير 2018) المتعلق باختصاصات وزير الصحة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادة الرابعة من القرار المشار إليه أعلاه رقم 18.2329.18 بتاريخ 28 من شوال 1439 (12 يوليو 2018) :

«المادة الرابعة. - إذا تغيب السيد عبد الوهاب بلمنداني أو عاقه عائق نابت عنه السيدة رشيدة باحiamo، رئيسة مصلحة المحاسبة بمديرية التخطيط والموارد المالية.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من جمادى الأولى 1440 (28 يناير 2019).

الإمضاء: أنس الدكالي.

قرار لوزير العدل رقم 169.19 الصادر في 7 جمادى الأولى 1440 (14 يناير 2019) بتفويض الإمضاء

وزير العدل.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 3000.18 الصادر في 26 من ذي الحجة 1439 (7 سبتمبر 2018) بتفويض الإمضاء.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الأولى 1440 (14 يناير 2019).

الإمضاء: محمد أوجار.

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 160.19 صادر في 15 من جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019) بتميم القرار رقم 2784.18 الصادر في 12 من ذي الحجة 1439 (24 أغسطس 2018) بتفويض الإمضاء.

وزير الاقتصاد والمالية،

بعد الاطلاع على القرار رقم 2784.18 الصادر في 12 من ذي الحجة 1439 (24 أغسطس 2018) بتفويض الإمضاء كما وقع تتميمه: وعلى المرسوم رقم 2.18.678 الصادر في 8 ذي الحجة 1439 (20 أغسطس 2018) المتعلق باختصاصات وزير الاقتصاد والمالية.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 2784.18 بتاريخ 12 من ذي الحجة 1439 (24 أغسطس 2018): «المادة الأولى - بتفويض إلى الأشخاص التالية أسماؤهم الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية على جميع الوثائق المتعلقة «بالمهام المنوطة بهم بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ما عدا المراسيم والقرارات التنظيمية»:

- ؛

- ؛

- السيد محمد مزهار، رئيس قسم المراقبة ؛

- ؛

(باقي لا تغيير فيه).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019).

الإمضاء: محمد بنشعوب.

قرار لوزير العدل رقم 170.19 صادر في 7 جمادى الأولى 1440

(14 يناير 2019) بتفويض الإمضاء

وزير العدل،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره :

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادتين الأولى والثانية منه :

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة كما وقع تغييره وتميميه ولا سيما الفصلين 5 و 64 منه :

وعلى القرار الصادر في 7 جمادى الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويض عن مصاريف التنقل والقيام بمهاميات كما وقع تغييره وتميميه بالمرسوم رقم 2.73.312 بتاريخ 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ولا سيما الفصل 20 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.17.193 الصادر في 20 من رجب 1438 (18 أبريل 2017) المتعلق باختصاصات وزير العدل.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

بتفويض إلى السيد عبد الرحمن السحومي، المنتدب القضائي من الدرجة الأولى، المدير الفرعى الإقليمي لدى محكمة الاستئناف بوجدة، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير العدل على الوثائق المثبتة للنفقات المتعلقة بصرف الاعتمادات المفوضة برسم ميزانية وزارة العدل وكذا الحساب الخصوصي للخزينة رقم 3.2.0.0.1.06.001 المعنى «الصندوق الخاص لدعم المحاكم».

المادة الثانية

بتفويض إلى السيد عبد الرحمن السحومي الإمضاء نيابة عن وزير العدل على الأوامر الصادرة للموظفين التابعين للمديرية الفرعية الإقليمية لدى محكمة الاستئناف بوجدة للقيام بمهاميات داخل المملكة.

المادة الثالثة

إذا تغيب السيد عبد الرحمن السحومي أو عاقله عائق ناب عنه السيد عبد الحميد قدار، مهندس الدولة من الدرجة الأولى بالمديرية الفرعية الإقليمية لدى محكمة الاستئناف بوجدة.

قرار لوزير الاقتصاد والمالية رقم 161.19 صادر في 15 من جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019)

بتفوض السلطة

وزير الاقتصاد والمالية،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.17.07 الصادر في 9 رجب 1438 (7 أبريل 2017) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تفييره :

وعلى الظهير الشريف الصادر في 5 ذي القعدة 1368 (30 أغسطس 1949) المتعلق بزجر جنح نظام الصرف ولا سيما

الفصل 10 منه :

وعلى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.447 الصادر في 11 من رمضان 1394 (28 سبتمبر 1974) بالصادقة على نص قانون المسطرة المدنية ولا سيما الفصل 34 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.18.678 الصادر في 8 ذي الحجة 1439 (20 أغسطس 2018) المتعلق باختصاصات وزير الاقتصاد والمالية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تفوض إلى الأشخاص التالية أسماؤهم السلطة قصد تمثيل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أمام محاكم المملكة فيما يخص قضايا نظام الصرف وذلك حسب دوائر نفوذ الاختصاص الترابي لنفس الإدارة :

المفوضون اليهم	الاختصاص الترابي
السيدة فاطمة بنهضار، متصرف من الدرجة الأولى ؛	- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
السيد محمد منار، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-
السيد أحمد بوهدى، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد عمر بشاوي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة أسماء حساني، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد فيصل الشرقي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد ادريس الخيدر، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة سعاد السعدي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة نهى العبوسي، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-
السيد يوسف أخشوبي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة حليمة العنزو، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد العربي الكروداع، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة مریم برحة، مهندس دولة من الدرجة الممتازة ؛	-

<p>السيد رشاد دمناتي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن النافذ، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد علي يزكوري، مهندس رئيس من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد عادل الحميدي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة إيمان الحسينيات، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مروان يعقوبي، متصرف من الدرجة الثانية.</p> <p>السيدة خديجة سهير، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد عبد الطيف حبيب، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد أحمد أباليل، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد هشام وفique، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد أهلي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد رشيد فتحي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة ياسمينة الجابرية، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عزيز لائق، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد المصطفى الزابد، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة مليكة نوكيف، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد نور الدين اسهيل، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد سفيان قرباط، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة هند قدرى، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن بلواد، تقني من الدرجة الثالثة.</p>	مبناء المدار البيضاء
<p>السيد عبد العزيز التناصري الشرقاوى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد شكب ميكو، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد بصر الاذرسي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مصطفى بوقادي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد المكودي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة سعيدة ابن الفاروق، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة ربيعة بيراكارابن، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة رشيدة عوكاش، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيدة سنا المرزوقي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة جميلة متوكل، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد جمال سلمان، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة سعاد بشريف، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الصمد الركيك، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد المنعم البزري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد رضى الصابرى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة انتصار بودريكة، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عادل نفعحة، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد نبيل الصالحي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة أماء السبوطي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد المجيد رياحي، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد الكبير متوكل، مهندس تطبيق من الدرجة الممتازة ؛</p> <p>السيد كريم لحرش، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة لامية لسلامي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نور الدين العرقى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة رشيدة برامى الاذرسي، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد المولودي (دان)، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة حليمة القنديلى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد خالد أبى الحاج، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الحق مفتى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p>	المدار البيضاء - سطات

الجريدة الرسمية

عدد 6754 - 15 جمادى الآخرة 1440 (21 فبراير 2019)

<p>السيدة خدروج طارق، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة حياة متور، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد سعيد مكربلي، تقني من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد عبد العزيز محمدى علوى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد هشام المعتزم، مهندس دولة من الدرجة الممتازة ؛</p> <p>السيدة موينة أبست بمو، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة أسمية نعيم، تقني من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد ابراهيم كمور، تقني من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد نور الدين الصابي، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة لطيفة الساري، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد خالد بوهدوبي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسني الظاهر، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد العربي راضي، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد سعيد الراش، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة نعيمة قاصد، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد اللطيف عاكف، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد محمد ليبي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة نادية فتحى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة زينب طابعي، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة سميرة الكاملى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة المسعدية الحاجيد، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد مولاي الحسن المستغمر الادريسي، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد صلاح هوار، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد طارق مهوشى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد القادر خير الله، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد بوعبداللهم التيجانى، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة عائشة بوشوف، تقني من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد عبد الكريم بوهير، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد إلباس لطيفي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد زهير البيلبل، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الرحيم بودال، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد رشيد منتصر، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد بوضيعب بوالجمال، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة نادية فتحى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد المهدى خورن، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة غزلان لمحى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة رقبة السجىبى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة رحمة بولال، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة كريمة حشلاف، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الصادق النصارى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد عبد الإلاه شانا، تقني من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة سناء بعتدلاوى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد احمد المرابط متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الصادق الثاني، متصرف من الدرجة الثانية.</p>	<p>الوسط الجنوبي</p>
<p>السيدة سعاد لوبيز، مساعد إداري من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد المهدى الهرر، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة صفاء شانى، مهندس دولة من الدرجة الممتازة ؛</p> <p>السيد ادريس بوعراب، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p>	
<p>السيدة سعاد لوبيز، مساعد إداري من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد المهدى الهرر، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة صفاء شانى، مهندس دولة من الدرجة الممتازة ؛</p> <p>السيد ادريس بوعراب، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p>	

السيد عبد الحق فلكي، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد خير الدين الريضي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد ياسين والشاد، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد الحجاج الإدريسي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة رشيدة قصر، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-	
السيد المصطفى بقوري، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد العالى أربيع، تقني من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة ليلى الرحيلي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد النطيف بويد، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد يونس ارشيد، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد حميد شريق، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد اللطيف زلاك، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد خليل وماهيا، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد محمد غريب، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد العالى بن الرئيس، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيدة مينة مرزيق، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة نفيسة قيدوح، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيدة فتحية الركطي، تقني من الدرجة الأولى ؛	-	
السيدة السعدية البشاع، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد الله محمودي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد العربي سلمان، تقني من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد هشام خطور، تقني من الدرجة الأولى ؛	-	
السيدة سلوى آيت بوعلي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد الوليد بديع، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد مولاي الحسن بوشامة، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد ابراهيم النجاحي، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد لرياس الوعياني، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد العربي البخاري، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	الرباط - صلا - القنيطرة
السيد هشام اقويدر، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد المهدى الشاين، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد العزيز البكوري، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيدة سلوى بندريس، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد المهدى اليزيدي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة رشيدة الكراي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد كمال الشناوي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد محسن خوية، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد نادى الحالك، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيد هشام السعالي، تقني من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة بدرية بنعزوز، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيد عبد الحكيم الصديقي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة هند بيهى، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-	
السيدة شيماء سريوفى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	
السيدة سعاد غواطى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-	

الجريدة الرسمية

عدد 6754 - 15 جمادى الآخرة 1440 (21 فبراير 2019)

السيد عبد الجبار دحاني، تقني من الدرجة الأولى ؛ السيد عمر عقار، تقني من الدرجة الأولى ؛ السيدة سناء الطاهري، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد بدر الدين قرقى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة صفاء فهمي، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة سعيدة بطumi، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد متفر بركات، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد أنور علال، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة كوكوش العلوى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة أمال البردعي، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيدة بشرى هرام، تقني من الدرجة الأولى ؛ السيد مصطفى الجبوري، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد حسن اعصبة، محرر من الدرجة الرابعة ؛ السيد ادريس الحاج، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد ملود الطاهري، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد خليل الشيشية، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد أحمد وليد التوزاني، مهندس تعليمي من الدرجة الممتازة ؛ السيدة أمينة بحاج، تقني من الدرجة الأولى ؛ السيد ادريس مطربي، محرر من الدرجة الرابعة ؛ السيد المصطفى الوردي، محرر من الدرجة الثالثة ؛ السيدة فاطمة الزهراء غازى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة شرقه حفظى إدريسي، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد الياس الغرظافى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة أمينة ناصر، تقني من الدرجة الثانية.	السيد إدريس بوحفص، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة نوال المفتاحى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد جمال بابا، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيدة نوال المنكاد، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة نوال عبدالواى، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد عبد الإلاه الخلفاوي الحسيني، متصرف من الدرجة الثالثة ؛ السيد عبد القادر بنان، تقني من الدرجة الثانية ؛ السيد فاطمة فكري، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد عبد الكريم الحسونى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد محمد مخلج، متصرف من الدرجة الثالثة ؛ السيد عبد الطيف عبد للولى، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد حسن حافظ، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد أمينة بلعتيق، تقني من الدرجة الثالثة ؛ السيد فهد علايوش، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد الخديم سمران، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيدة هدى يماد، تقني من الدرجة الثانية ؛ السيدة سمحة بحدوى، متصرف من الدرجة الثانية ؛ السيد محمد ناصري، تقني من الدرجة الثانية ؛ السيدة أمينة المصيبيش، تقني من الدرجة الثالثة ؛
فاس - مكناس	

<p>السيدة أسماء منصوري، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة بحبيحة مكسي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد رشيد أحنيبو، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة خديجة حوشتي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الجبار العماري، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة الطيبى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة مجيدة الراتى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد تفجيشت، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد العسرى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن بوكلاطة، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة طياء بشري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد سهيل عزالدين، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد لكحول، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نبيل بوسنون، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مراد حوش، مساعد إداري من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عادل الفهم، تقني من الدرجة الثالثة.</p>	<p>-</p>	طنجة-تطوان-الحسيمة
<p>السيد محمد الحوزي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد أمين بنحميدة، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد لكبير بيكرون، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد هشام إصلاح، محترف من الدرجة الرابعة ؛</p> <p>السيد سفيان بركانى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فدوى الداودى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة حنان المخلوفي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة فاطمة الزهراء بوقايل، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حاميد عكرادى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد عيسى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نور الدين بقالي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الفتاح زموري، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة أرضوض، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن أمثشار، تقني من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد الحسين زين الاسم، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة غزلان لصوصى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد رضوان الزهاوى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد مولاي الحسن العلاوى كنازاطى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد منير الحمود، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مصطفى الوزوزى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد معنن البلاوى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الواحد الزيموري، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة البواطىرى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد منعيم المنصورى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عزيز عدنانوى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد جمال طه، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد السويفلى، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p>	<p>-</p>	
<p>السيدة أسماء منصوري، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة بحبيحة مكسي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد رشيد أحنيبو، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة خديجة حوشتي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الجبار العماري، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة الطيبى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة مجيدة الراتى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد تفجيشت، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد العسرى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن بوكلاطة، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة طياء بشري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد سهيل عزالدين، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد لكحول، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نبيل بوسنون، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مراد حوش، مساعد إداري من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عادل الفهم، تقني من الدرجة الثالثة.</p>	<p>-</p>	
<p>السيدة أسماء منصوري، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة بحبيحة مكسي، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد رشيد أحنيبو، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة خديجة حوشتي، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد الجبار العماري، تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة الطيبى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة مجيدة الراتى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد تفجيشت، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد العسرى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن بوكلاطة، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة طياء بشري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد سهيل عزالدين، مساعد تقني من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد لكحول، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نبيل بوسنون، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مراد حوش، مساعد إداري من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عادل الفهم، تقني من الدرجة الثالثة.</p>	<p>-</p>	

-	السيد محمد شبوت، تقني من الدرجة الثالثة ؛
-	السيد عبد الحميد لشهب، تقني من الدرجة الثالثة ؛
-	السيد رشيد فراج، متصرف من الدرجة الثالثة ؛
-	السيدة مريم جويهـ، متصرف من الدرجة الثانية ؛
-	السيد ربيع أوجـاد، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد عـبد الصـمد الفـروـج، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد عـبد الغـنـي الصـفـيري، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد حـوكـام لـحـاشـي، متـصرـف من الـدرجـة الأولى ؛
-	الـسيـدة سـمية اـمـغـارـي، متـصرـف من الـدرجـة الأولى ؛
-	الـسيـد هـشـام كـحـيل، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد أـحمد بـتوـشن، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة أمـيـنة سـلاـعـويـطـر، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد خـالـد العـفـسيـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة سـليمـة وهـدـيـ، محـرـر من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـدة أمـيـنة سـعد الدـهـنـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد المـصـطفـي الـهاـمـيـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد عـبد العـزـيز حـمـادـهـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد يـحيـيـ خـتـارـيـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد نـور الدـين خـمـرـونـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد عـبد الرـهـان رـضـوانـ، تقـني من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة نـعـيمـة جـمـال الدـينـ، تقـني من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد حـسـن الرـفـاعـيـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد أـسـامـة القـوـصـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد عـبد العـزـيز بنـمـحـيـةـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد إـيـاس الـصـبـاحـيـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد مـولـاي إـدـرـيسـ بـنـ الـأـمـيـنـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد عـبد الـكـرـيم دـوـبـلـاـيـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد بـوـشـعـيب بـنـعـابـرـ، مـسـاعـد تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد أـخـد أـخـمـلـاـلـ، متـصرـف من الـدرجـة الأولى ؛
-	الـسيـدة مـهـدـية بـنـ الأـخـرـشـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة فـيـحة خـمـريـ، متـصرـف من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـدة تـسـرـين كـوـرـتـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة فـاطـمـة الزـهـرـة الـبـاقـيـ الطـاهـريـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد مـحـمـد يـحيـيـ الـمـيـاـوـيـ، متـصرـف من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـدة رـشـيـدة الطـبـيـبيـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد عـمـر عـابـدـ، محـرـر من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد رـشـيد العـوـيـ، تقـني من الـدرجـة الرابـعة ؛
-	الـسيـدة نـدى خـلـيقـةـ، مـسـاعـد تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد مـحـمـد كـاـوـيـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـدة هـنـد اـهـرـوـشـ، متـصرـف من الـدرجـة الثانية ؛
-	الـسيـد مـعـاد حـوـنـةـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد رـشـيد درـارـ، تقـني من الـدرجـة الثالثـة ؛
-	الـسيـد خـالـد الـوـدـغـرـيـ، تقـني من الـدرجـة الأولى ؛

<p>السيد محمد باركة، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد احديد، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد الصالى، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد أناس حلوق التمسانى، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد الشرقاوى العربى، تقي من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة ابتسام شاكر، تقي من الدرجة الثالثة.</p>	<p>السيد عبد الباقى المخزوفى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نور الدين طالبى، تقي من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الجليل الريادى، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة فاطمة التسولى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة حستاء صقلبي، تقي من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد محمد الفتوح، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة إيمان المسعودى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد العزيز خلاص، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد محمد زروقى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نبيل الناجي، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد هشام الشتوف، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد يونس المرابط، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد نبيل مكاوى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة مرته الغربى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد لطفى بنعلى، تقي من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد هشام الحدار، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد محمد العزوzi، متصرف من الدرجة الثانية.</p>	ميناء طنجة-المتوسط
<p>السيد عبد الرحيم ميمونى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيدة عواطف كلدى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد شرف طاهري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الحق علوش، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة فدوى شرغو، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الإلاه أزراغ، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد شهيد، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد إلياس لمربى، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد أحمد قمار، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد المصطفى الغيام، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد العزيز البكارى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد صالح البرك، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد بو Becker هكوك، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مصطفى بالحاج، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة إيمان انضويفا، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الحق مباركي، تقي من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن العسرى، محترف من الدرجة الرابعة ؛</p> <p>السيد عبد الغافى رور، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد النبي الفقير، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد بوشيب زعراوى، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p>	<p>السيد عبد الرحيم ميمونى، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيدة عواطف كلدى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد شرف طاهري، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الحق علوش، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيدة فدوى شرغو، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الإلاه أزراغ، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد محمد شهيد، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد إلياس لمربى، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد أحمد قمار، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد المصطفى الغيام، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد العزيز البكارى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد صالح البرك، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>السيد بو Becker هكوك، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد مصطفى بالحاج، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيدة إيمان انضويفا، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد عبد الحق مباركي، تقي من الدرجة الثانية ؛</p> <p>السيد حسن العسرى، محترف من الدرجة الرابعة ؛</p> <p>السيد عبد الغافى رور، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد عبد النبي الفقير، تقي من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>السيد بوشيب زعراوى، محترف من الدرجة الثالثة ؛</p>	الشرق

السيد محمد زوهري، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد سمير لذور، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد رحال جا، محرر من الدرجة الرابعة ؛	-
السيد يحيى مبر، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة نبية تربكي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة فاطمة وهاب، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد ادريس الفنوعي، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد المصطفى بنسحة، تقني من الدرجة الثانية ؛	-
السيد نور الدين هزاوي، تقني من الدرجة الأولى ؛	-
السيدة وفاء محمودي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد عبد الكريم مزروعي، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-
السيد عبد الله بلمسكي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد عبد الكريم أمهاش، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد رضوان متبع، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد سمير درفوق، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة حسناء هزاوي، تقني من الدرجة الأولى ؛	-
السيد هشام ازياري، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-
السيد عبد اللطيف بريج، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد محمد محتراري، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة نسرين أكدي، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة فاطمة معن، تقني من الدرجة الثانية ؛	-
السيد عبد اللطيف بطبيب، تقني من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة فاطمة عمراوي، تقني من الدرجة الأولى ؛	-
السيد محمد سعدوني، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة حليمة بوشوطين، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد نور الدين ولد الداغرة، تقني من الدرجة الأولى ؛	-
السيد عبد العالى سلامى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد محمد الزروقى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة سمية صحصاعى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة مريم مصطفى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة نزهة الغزالى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد خالد اعيلو، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد مالك بوشرى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد فريد بديع، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيدة فتحية لوشيرى، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-
السيدة بشرى بوعينان، تقني من الدرجة الثانية ؛	-
السيد جمال الخضرى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد سعيد بالطاوحج، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد عبد العالى موتشو، متصرف من الدرجة الثانية ؛	-
السيد عبد الله حدرى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيدة عفاف راكى، تقني من الدرجة الثالثة ؛	-
السيد عبد الله هبرى، محرر من الدرجة الثانية.	-
السيد خالد مرابطي، متصرف من الدرجة الأولى ؛	-

<p>- السيد فؤاد جيلون، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>- السيد عبد الله بنركيك، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد محمد سنور بوعدي، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد المهدى حدانى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد حيد الشاهدى، مساعد تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد الطيب اصبان، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد اليزيد ادهمو، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>- السيدة حكيمه بلاج، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيدة حبيبة بلالحسن، تقنى من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد حماد غوار، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد عبد القادر أوزيد، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد نور الدين حاضرى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة زينة أو الشيخ، تقنى من الدرجة الأولى ؛</p> <p>- السيد الحفظى جدو، مساعد تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد مصطفى السمكى، تقنى من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد سفيان اجبلو، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد محمد المطار، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة فاطنة بقاسمى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد ابراهيم زهور، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة سعيدة ابنت بلا، تقنى من الدرجة الثالثة.</p>	<p>الجنوب</p> <p>- السيد هشام الزروانى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيدة السعدية محبوب، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p> <p>- السيد رضوان بوعواد، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد عبد العالى فضلى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيدة نادية لومانى، تقنى من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد محمد وحىضن، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد رشيد الاعبى، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد عبد الصمد توفيق، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد أحمد حانى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد حمدى بارك الله، محترف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيدة سعيد بتحليلة، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد أحمد لوکيلى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة سومية طاهر، تقنى من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد سفيان خير، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد يوسف الدخانى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد رشيد ابنت الموس، متصرف من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة حنان عزيز الوزانى، مساعد تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيدة كلثومة لماضى، متصرف من الدرجة الثانية ؛</p> <p>- السيد كريم زروال، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد سيدى محمد اببارك حنبى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد المحتار الابراهيمى، تقنى من الدرجة الثالثة ؛</p> <p>- السيد يحيى بوعماتو، تقنى من الدرجة الرابعة ؛</p> <p>- السيد محمد فاضل بيه، متصرف من الدرجة الأولى ؛</p>
---	---

- | | |
|---|--|
| - | السيد عبد الرحيم زواتي، متصرف من الدرجة الثالثة ؛ |
| - | السيد محمد اوالطالب، تقني من الدرجة الثالثة ؛ |
| - | السيد ابا لفويرس، تقني من الدرجة الرابعة ؛ |
| - | السيد محمد ولد الحيار، مهندس دولة من الدرجة الممتازة ؛ |
| - | السيد منتصر بويشو، متصرف من الدرجة الثانية ؛ |
| - | السيدة نادية بومزلاك، تقني من الدرجة الأولى ؛ |
| - | السيد سيدى أبى العلوى، مساعد تقني من الدرجة الأولى ؛ |
| - | السيد احمد ابى الأشقر، تقني من الدرجة الأولى. |

المادة الثانية. - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من جمادى الأولى 1440 (22 يناير 2019).

الإمضاء: محمد بنشعيبون.

قرر ما يلي:

المادة الأولى

تفيل لمعادلة الإجازة المهنية، الشهادة التالية في Production végétale :

- Diplôme de licence professionnelle de sciences, technologies, santé, mention : productions végétales, spécialité : gestion de la santé des plantes, préparé et délivré au siège de l'Université d'Angers - France - le 5 octobre 2017,

مشفووعة بشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربىع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3898.18 صادر في 16 من ربىع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربىع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3898.18 صادر في 16 من ربىع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربىع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

على المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربىع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلوب الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربى الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنقيمه :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الدكتوراه، الشهادة التالية في Géologie

- Grade de philosophiae doctor (Ph.D) en sciences de la terre, préparé et délivré au siège de l'Université Laval - Québec - Canada - le 31 mai 2018,

مشفوعة بديبلوم الدراسات العليا المتخصصة في تخصص : Géophysique appliquée et ingénierie géologique المادة : الجيولوجيا المسلمة من كلية العلوم بمكناش.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3901.18 صادر في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربى الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربى الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنقيمه :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الإجازة في الدراسات الأساسية، الشهادة التالية في : Mathématiques

- Diplôme de licence mathématiques, informatique et applications, mention : ingénierie, préparé et délivré au siège de l'Université Toulouse 1 - France - le 6 juin 2011,

مشفوعة بشهادة الباكالوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3900.18 صادر في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربى الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربى الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلام الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الإجازة المهنية، الشهادة التالية في Informatique :

- Titre professionnel de concepteur-développeur informatique, délivré à Vandoeuvre-les-Nancy (54) - France - le 6 décembre 2011,

مشفوعة بشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء : خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3903.18 صادر في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربى الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربى الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلام الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربى الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلام الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الدكتوراه، الشهادة التالية في Génie électrique :

- Diplôme de doctorat génie électrique, préparé et délivré au siège de l'Université de Brest - France - le 16 avril 2018, assorti du diplôme d'ingénieur de l'Université de technologie de Belfort- Montbéliard, spécialité : génie électrique, préparé et délivré au siège de l'Université de technologie de Belfort - Montbéliard - Besançon - France - le 15 octobre 2013,

وبشهادة الباكلوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء : خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3902.18 صادر في 16 من ربى الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربى الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الماستر المتخصص، الشهادة التالية في Génie industriel :

- Diplôme d'études supérieures spécialités : (D.E.S.S) en génie industriel, option : gestion de projets technologiques, préparé et délivré au siège de l'Université de Montréal - Ecole polytechnique - Montréal - Canada - le 11 avril 2017.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3905.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي،
بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنع معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتميمته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رب جب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رب جب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الماستر المتخصص، الشهادة التالية في Energétique : et environnement

- Diplôme de master de sciences et technologies, mention sciences de l'ingénieur, spécialité : énergétique et environnement, préparé et délivré au siège de l'Université Paris VI - France - le 9 décembre 2014.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3904.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي،
بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنع معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتميمته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رب جب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

قرار ما يلي :

المادة الأولى

قبل معاذلة الماستر المتخصص، الشهادة التالية في Neurosciences :

- Diplôme de master sciences de la vie et de la santé, à finalité professionnelle, mention : physiologie, technologies pour la santé neurosciences, spécialité : le goût et l'innovation en agro-industries, préparé et délivré au siège de l'Université de Tours - Orléans - France - le 5 février 2008,

مشفوعة بالإجازة في العلوم الطبيعية، تخصص : البيولوجيا العامة المسلمة من كلية العلوم بأكادير.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصميدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3907.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

قرار ما يلي :

المادة الأولى

Sciences de la santé
: des animaux

- Degree of doctor of science, préparé et délivré au siège de Pukyong National University - Corée du Sud - le 23 février 2018,

مشفوعة بشهادة طبيب بيطري المسلمة من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة - الرباط.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصميدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3906.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكتون المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

- Diplôme de docteur en «physico-chimie de la matière condensée», préparé et délivré au siège de l'Université de Bordeaux-France - le 26 septembre 2014, assorti du diplôme de master sciences, technologies, santé, à finalité professionnelle, mention : matériaux, chimie, microtechnologies, spécialité : matériaux en couches minces et nouvelles technologies pour l'énergie, préparé et délivré au siège de l'Université François Rabelais de Tours - Orléans - France - le 9 décembre 2009,

وبشهادة «maîtrise» في العلوم والتكنيات (MST) تخصص علوم المواد المسلمة من كلية العلوم والتكنيات بسطات.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3909.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمساطرة الخاصة بمنع معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتميمته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الماستر المتخصص، الشهادة التالية في Sciences des matériaux

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة دبلوم الدراسات الجامعية العامة، الشهادة التالية في : Mathématiques

- Degree of associate in science, préparé et délivré au siège de El Camino College - California - USA - Le 13 mai 2006,

مشفوعة بشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3908.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمساطرة الخاصة بمنع معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتميمته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،

قررت ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الدكتوراه، الشهادة التالية في Physico-chimie de la matière condensée

- Diplôme universitaire de technologie, spécialité : génie mécanique, préparé et délivré au siège de l'Université de Reims Champagne Ardenne - Institut universitaire de technologie de Reims - France - le 4 juillet 1983,

مشفوعة بشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3911.18 صادر في 16 من ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي،
بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكييماء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الإجازة المهنية، الشهادة التالية في Systèmes d'information

- Degree of bachelor of technology, préparé et délivré au siège de the New York City College of technology of the City University of New York - USA - le 6 janvier 2014,

مشفوعة بشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

- Diplôme de master sciences, technologies, santé, à finalité professionnelle, mention : matériaux, chimie, microtechnologies, spécialité : matériaux en couches minces et nouvelles technologies pour l'Energie, préparé et délivré au siège de l'Université François Rabelais de Tours - France - le 9 décembre 2009,

مشفوعة بشهادة «maîtrise» في العلوم والتكنولوجيات (MST) تخصص علوم المواد المسلمة من كلية العلوم والتكنولوجيات بسطات.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3910.18 صادر في 16 من ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي،
بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربيع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكييماء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقبل لمعادلة الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا، الشهادة التالية في Génie mécanique

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3913.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنقيمه :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

Traitemet et :
Traitement et gestion des déchets

- Grade académique de diplôme d'études spécialisées en traitement et gestion des déchets, préparé et délivré au siège de l'Université de Liège, Faculté des sciences appliquées - Belgique - le 2 juillet 2004.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018).

الإمضاء: خالد الصمدي.

قرار لكاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي رقم 3912.18 صادر في 16 من ربوع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) بتحديد بعض المعادلات بين الشهادات.

كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

بناء على المرسوم رقم 2.01.333 الصادر في 28 من ربوع الأول 1422 (21 يونيو 2001) المتعلق بتحديد الشروط والمسطرة الخاصة بمنح معادلة شهادات التعليم العالي :

وعلى المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربوع الآخر 1425 (7 يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة، كما وقع تغييره وتنميته :

وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 710.18 الصادر في 11 من رجب 1439 (29 مارس 2018) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي :

وبعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحياة والأرض والكون المنعقدة بتاريخ 25 أكتوبر 2018، قرر ما يلي :

المادة الأولى

Treatment et :
Traitement et gestion des déchets

- Degree of master of science information systems : data communications, préparé et délivré au siège de Graduate School of technology - Touro College - USA - le 27 juin 2017, assorti du degree of bachelor of technologie, préparé et délivré au siège de New York city college of technology the city University of New York - USA - le 6 janvier 2014,

وبشهادة البакلوريا للتعليم الثانوي.

المحكمة الدستورية

وبعد حضن الملفات الثلاث لتعلقها بنفس الموضوع :

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون :

في شأن الطلب الراامي إلى التجريد من صفة نائب بمجلس النواب :

حيث إن طلب التجريد المقدم إلى المحكمة الدستورية، مؤسّس على قرار الغرفة الجنائية بمحكمة النقض عدد 1445/3 في 27/09/2017 برفض طلب النقض الذي تقدّم به النائب محمد بوهود بشأن الحكم الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بأكادير بتاريخ 30 ماي 2016 «والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي، المحكوم عليه بمقتضاه من أجل جنحة الحصول ومحاولة الحصول بطريقة مباشرة على صوت ناخب أو عدة ناخبيين بفضل هدايا أو تبرعات تقديرية أو عينية أو منافع أخرى قصد التأثير بها على تصوّبهم، 4 أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 50 ألف درهم وبحرمانه من حق التصويت لمدة سنتين وحق الترشح لمدة ولايتين متتاليتين» وإن الحكم المذكور أصبح مكتسباً لقوة الشيء الم قضي به، مما يتّعّن معه التصرّح بالتجريـد من صفتـه عضـواً بمجلسـ النـواب :

لـكـنـ.

حيث إنه يـبـينـ منـ الـاطـلاـعـ عـلـىـ الوـثـائـقـ المـضـافـةـ أـنـ مـحـكـمـةـ النـقـضـ بـتـتـ بـمـقـتضـىـ قـرـارـهـ رـقـمـ 1797ـ/ـ3ـ بـتـارـيخـ 4ـ دـيـسـمـبـرـ 2018ـ فـيـ طـلـبـ إـعادـةـ النـظـرـ تـقدـمـ بـهـ السـيـدـ مـحمدـ بوـهـودـ،ـ وـقـضـتـ بـنـقـضـ وـإـبطـالـ القرـارـ الـاسـتـئـنـافـيـ وـإـحالـةـ الـقـضـيـةـ مـنـ جـدـيدـ عـلـىـ نفسـ الـمـحـكـمـةـ :

وـحيـثـ إـنـهـ فـيـ ظـلـ ثـبـوتـ نـقـضـ وـإـبطـالـ القرـارـ الـاسـتـئـنـافـيـ،ـ فـإنـ الحـكـمـ الـذـيـ اـسـتـنـدـ إـلـيـهـ طـلـبـ التـجـرـيـدـ أـصـبـحـ غـيرـ نـهـاـيـ وـفـاقـدـ لـقـوـةـ الشـيـءـ المـقـضـيـ بـهـ :

وـحيـثـ إـنـهـ تـأـسـيـسـاـ عـلـىـ مـاـ سـبـقـ بـيـانـهـ،ـ يـتـعـيـنـ رـفـضـ طـلـبـ تـجـرـيـدـ السـيـدـ مـحمدـ بوـهـودـ مـنـ صـفـتـهـ عـضـواـ بـمـجـلـسـ النـوابـ :

وـمـنـ غـيرـ حـاجـةـ لـلـبـتـ فـيـ مـاـ أـثـيـرـ مـنـ دـفـوعـ شـكـلـيـةـ :

لـهـذـهـ الأـسـبـابـ :

أولاًـ تـصـرـحـ بـرـفـضـ تـثـبـيتـ تـجـرـيـدـ السـيـدـ مـحمدـ بوـهـودـ،ـ مـنـ صـفـتـهـ عـضـواـ بـمـجـلـسـ النـوابـ عـنـ الدـائـرـةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ الـمـلـحـلـةـ «ـتـارـوـدـاـنـتـ الـجـنـوـبـيـةـ»ـ (ـإـقـلـيمـ تـارـوـدـاـنـتـ)ـ :

قرار رقم 88.19 وب صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019)

الحمد لله وحده،

باسم جلالـةـ الـمـلـكـ وـطـبـقاـ لـلـقـانـونـ

الـمـحـكـمـةـ الدـسـتـورـيـةـ،ـ

بعد اطلاعها على الرسائلين المسجلتين بأمانتها العامة في فاتح 5 نوفمبر 2018، المقدمتين على التوالي من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ورئيس مجلس النواب اللذين يحيطان بمقتضاهما المحكمة الدستورية علما بقرار صادر عن الغرفة الجنائية بمحكمة النقض يقضي برفض طلب النقض المقدم من طرف السيد محمد بوهود المنتخب بالدائرة الانتخابية المحلية «تارودانت الجنوبية» (إقليم تارودانت) في الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 :

وبعد الاطلاع على الطلب المسجل بأمانتها العامة المذكورة في 7 نوفمبر 2018، المحال إليها من طرف السيد عبد اللطيف وهبي، عضو مجلس النواب، الراامي إلى تصرّح المحكمة الدستورية بتجريـدـ السـيـدـ مـحمدـ بوـهـودـ مـنـ صـفـتـهـ عـضـواـ بـمـجـلـسـ النـوابـ،ـ استـنـادـاـ إـلـىـ نفسـ قـرـارـ الغـرـفـةـ الـجـنـائـيـةـ بـمـحـكـمـةـ النـقـضـ :

وبعد الاطلاع على المذكورة الجوابية المسجلة بنفس الأمانة العامة في 10 ديسمبر 2018 :

وبعد الاطلاع على المستندات المدلّ بها، وعلى باقي الوثائق المدرجة في الملف :

وبناء على الدستور، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، لا سيما الفصل 132 (الفقرة الأولى) منه :

وبناء على القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.139 بتاريخ 16 من شوال 1435 (13 أغسطس 2014) :

وبناء على القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر 2011)، كما وقع تغييره وتميمه :

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر، والمداولة طبق القانون:
أولاً - فيما يخص الشكل:

حيث إن الفقرة الثالثة من الفصل 132 من الدستور، تنص على أنه «يمكن للملك، وكذا لكل من رئيس الحكومة، أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو خمس أعضاء مجلس النواب، أو أربعين عضواً من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحلوا القوانين، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، إلى المحكمة الدستورية، لتبت في مطابقتها للدستور»:

وحيث إن رسالة الإحالـة، إلى المحكمة الدستورية، قدمت من قبل رئيس الحكومة وقبل إصدار الأمر بتنفيذ القانون، مما يجعلها مُقيـدة بالـأحكام الدستوريـة المشار إليها:

ثانياً - فيما يخص الإجراءات المتـبعة لإقرار القانون المـتعلق بالـتنظيم القضـائي:

حيث إن رسالة الإحالـة تتـضـمن طـلب رئيس الحكومة الرامي إلى الـبيـت في مـطـابـقـة القانون رقم 38.15 المـتعلـق بالـتنظـيم القضـائي، لأـحكـام الدـستـور؛

وحيث إن «المذكرة بشأن الإحالـة»، المرفـقة بـرسـالة الإحالـة، لـئـن أعادـت التـاكـيد في مـسـهـلـها وـكـذا في خـاتـمـها، عـلـى الـبيـت في مـطـابـقـة القانون برـمـته لأـحكـام الدـستـور، فإـنـها أـبـدـت مـلاـحظـات وـطـرـحـت استـفسـارات هـمـت، فـقطـ، التـعـديـلات المـدخـلة عـلـى النـصـ. أـسـاسـاً خـالـل مرـحلـة القرـاءـة الأولى لمـجـلسـ المستـشارـينـ، والـتي تـعـلـق بـالـموـادـ 7 وـ19 وـ23 وـ24 وـ25 وـ90 وـ102 إـلـى 109 منهـ؛

وحيث إن مـراـقبـةـ الدـسـتوـرـيةـ تـنـصـرـفـ إـلـى مـراـقبـةـ الإـحالـةـ شـكـلاً وـمـوـضـوعـاًـ، معـ ماـ يـسـتـبـعـ ذـلـكـ منـ وجـوبـ التـحـقـقـ، أـولـاًـ، مـنـ مـدـىـ اـحـترـامـ القـانـونـ، مـوـضـوعـ الإـحالـةـ، لـأـحـكـامـ الدـسـتوـرـيةـ المـتـعـلـقـةـ بـالـتـداـولـ فـيـهـ بـمـجـلسـ الـحـكـومـةـ، وـبـإـيـادـهـ بـالـأـسـبـيقـةـ لـدـىـ مـكـتبـ الـمـجـلسـ الـمـعـنـيـ وـالـتـداـولـ فـيـهـ بـيـنـ مـجـلسـ الـبـرـلـانـ وـمـنـاقـشـتـهـ وـتـعـديـلـهـ وـمـسـطـرـةـ التـصـوـيـتـ عـلـيـهـ، وـكـلـ ذـلـكـ قـبـلـ الـبـيـتـ فـيـ جـوـهـرـهـ؛

وحيث إن القانون المـحالـ علىـ المحـكـمةـ الدـسـتوـرـيةـ، تـداـولـ فـيـهـ مـجـلسـ الـحـكـومـةـ، طـقـاًـ لـفـصـلـ 92ـ منـ الدـسـتوـرـ، فـيـ اـجـتمـاعـهـ المـتـعـدـدـ بـتـارـيخـ 18ـ فـبـرـاـيرـ 2016ـ، وـأـوـدـعـ بـالـأـسـبـيقـةـ لـدـىـ مـكـتبـ الـمـجـلسـ الـمـعـنـيـ وـالـتـداـولـ فـيـهـ، وـوـافـقـ عـلـيـهـ هـذـاـ الأـخـيـرـ، بـعـدـ تـعـديـلـهـ، فـيـ جـلـسـتـهـ الـعـامـةـ المـنـعـدـدـةـ فـيـ 7ـ يـوـنـيوـ 2016ـ، وـأـهـبـلـ إـلـىـ مـجـلسـ الـمـسـتـشـارـينـ لـلـتـداـولـ فـيـهـ، وـوـافـقـ عـلـيـهـ، بـعـدـ إـدـخـالـ تـعـديـلـاتـ عـلـىـ الصـيـغـةـ الـمـحـالـةـ عـلـيـهـ، فـيـ جـلـسـتـهـ الـعـامـةـ المـنـعـدـدـةـ فـيـ 24ـ يـوـنـيوـ 2018ـ، الـأـمـرـ الـذـيـ تـطـلـبـ إـحالـتـهـ، لـلـقـراءـةـ الـثـانـيـةـ، إـلـىـ مـجـلسـ الـنـوـابـ الـذـيـ صـوـتـ عـلـيـهـ هـنـاـئـيـاـ فـيـ جـلـسـتـهـ الـمـنـعـدـدـةـ فـيـ 18ـ دـيـسـمـبـرـ 2018ـ؛

ثـانـياًـ - تـأـمـرـ بـتـبـلـيـغـ نـسـخـةـ مـنـ قـرـارـهـ هـذـاـ إـلـىـ السـيـدـ رـئـيسـ مـجـلسـ الـنـوـابـ، إـلـىـ الـأـطـرـافـ الـمـعـنـيـةـ وـبـنـشـرـهـ فـيـ جـريـدـةـ الرـسـمـيـةـ.

وـصـدـرـ بـمـقـرـ المـحـكـمةـ д~سـتوـرـيـةـ بـالـرـبـاطـ فـيـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ 2ـ مـنـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1440ـ (8ـ فـبـرـاـيرـ 2019ـ).

الـإـمـضـاءـاتـ:

اسـعـيدـ إـهـرـاـيـ

عبدـ الأـحـدـ الدـقـاقـ الحـسـنـ بـوقـنـطـارـ أـحـمـدـ السـالـيـ الـإـدـرـيـسـيـ السـعـدـيـةـ بـلـمـيرـ

محمدـ بـنـ عـبـدـ الصـادـقـ مـولـايـ عـبـدـ العـزـيزـ الـعـلـويـ الـحـافـظـيـ محمدـ الـمـرـيـقـيـ

محمدـ الـأـنـصـارـيـ نـدـيرـ الـمـوـمـيـ محمدـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـانـ جـوـهـرـيـ

قرار رقم 89.19 م.د صادر في 2 جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019)

الحمد لله وحده.

بـاسـمـ جـالـلـةـ الـمـلـكـ وـطـيـقاًـ لـلـقـانـونـ

الـمـحـكـمةـ д~سـتوـرـيـةـ،

بعد اطلاعها على رسالة الإحالـةـ، المرفـقةـ بـمـذـكـرةـ بشـأنـ الإـحالـةـ، المسـجلـةـ بـأـمـانـتـهاـ الـعـامـةـ فـيـ 16ـ يـانـيـرـ 2019ـ، الـتـيـ يـطـلـبـ بـمـقـتضـاهـاـ السـيـدـ رـئـيسـ الـحـكـومـةـ منـ الـمـحـكـمةـ д~سـتوـرـيـةـ، أـنـ تـبـتـ. اـسـتـنـادـاـ إـلـىـ أـحـكـامـ الفـصـلـ 132ـ مـنـ الدـسـتوـرـ، فـيـ مـطـابـقـةـ الـقـانـونـ رقمـ 38.15ـ مـتـعـلـقـ بـالـنظـيمـ الـقضـائـيـ للـدـسـتوـرـ؛

وبـعـدـ اـطـلـاعـهاـ عـلـىـ مـذـكـراتـ الـمـلاـحظـاتـ الصـادـرـةـ عنـ رـئـيسـ الـحـكـومـةـ وـرـئـيسـ مـجـلسـ الـمـسـتـشـارـينـ وـأـعـضـاءـ مـنـ مـجـلسـ الـنـوـابـ، المسـجلـةـ بـالـأـمـانـةـ الـعـامـةـ المـذـكـورـةـ فـيـ 23ـ وـ24ـ وـ25ـ يـانـيـرـ 2019ـ؛

وبـعـدـ اـطـلـاعـهـاـ عـلـىـ الوـثـائقـ الـمـدـرـجـةـ فـيـ الـمـلـفـ، وـعـلـىـ باـقـيـ الـمـسـتـندـاتـ الـمـدـلـىـ بـهـاـ؛

وبـنـاءـ عـلـىـ الـدـسـتوـرـ، الصـادـرـ بـتـنـفـيـذـهـ الـظـهـيرـ الشـرـيفـ رقمـ 1.11.91ـ بـتـارـيخـ 27ـ مـنـ شـعـبـانـ 1432ـ (29ـ يـولـيوـ 2011ـ)؛

وبـنـاءـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـتـنـظـيـميـ رقمـ 066.13ـ مـتـعـلـقـ بـالـمـعـكـمـةـ д~سـتوـرـيـةـ، الصـادـرـ بـتـنـفـيـذـهـ الـظـهـيرـ الشـرـيفـ رقمـ 1.14.139ـ بـتـارـيخـ 16ـ مـنـ شـوالـ 1435ـ (13ـ أغـسـطـسـ 2014ـ)؛

وبـنـاءـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـتـنـظـيـميـ رقمـ 100.13ـ مـتـعـلـقـ بـالـمـلـسـ الـأـعـلـىـ لـلـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ، الصـادـرـ بـتـنـفـيـذـهـ الـظـهـيرـ الشـرـيفـ رقمـ 1.16.40ـ بـتـارـيخـ 14ـ مـنـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1437ـ (24ـ مـارـسـ 2016ـ)؛

وبـنـاءـ عـلـىـ الـقـانـونـ الـتـنـظـيـميـ رقمـ 106.13ـ مـتـعـلـقـ بـالـنـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـقـضاـةـ، الصـادـرـ بـتـنـفـيـذـهـ الـظـهـيرـ الشـرـيفـ رقمـ 1.16.41ـ بـتـارـيخـ 14ـ مـنـ جـمـادـىـ الـآخـرـةـ 1437ـ (24ـ مـارـسـ 2016ـ)؛

وحيث إن، بشأن المادتين 63 و67، فإن مجلس النواب غير أرقام المادتين الحال عليهما، فاستبدل، بالتتابع، المادة 47 بالمادة 57، والمادة 47 بالمادة 58 :

وحيث إن هاتين المادتين صادق عليهما مجلسا البرلمان في قراءة أولى، بالصيغة نفسها، مما يجعلهما غير مشمولتين بالقراءة الثانية، التي تقتصر على المواد التي لم يتوصلا بشأنها مجلسا البرلمان إلى اتفاق على نص واحد، ما عدا، في حالي «ضممان الملازمة بين المقتضيات الصادق عليها أو إصلاح خطأ مادي». كما تنص على ذلك المادة 235 من النظام الداخلي لمجلس النواب :

وحيث إنه، يبين من مضمون المادتين 63 و67 من القانون، أن المادتين التي يجب أن تُحيلها عليهما، لوحدة الموضوع، بما بالتتابع 57 و58 من القانون، وليس 47 كما جاء خطأً في صيغة مشروع القانون التي وافق عليها مجلس المستشارين وأحالها إلى مجلس النواب :

وحيث إنه، فيما يتعلق بالمواد 7 و23 و48 و52 و71 و96 و103 و107، فإن مجلس النواب أدخل تعديلات على الصيغة التي وافق عليها مجلس المستشارين، بأن حذف، عبارات «المؤولين» في الفقرة الأولى من المادة السابعة، و«المحكمة» من الفقرة الثانية للمادة 23، و«التوجيه والإرشاد» من الاختصاصات المخولة لمكتب المساعدة الاجتماعية طبقاً للمادة 52، و«العامة» من الفقرة الثانية للمادة 96، و«المؤولين» من الفقرة الثانية من المادة 103، و«شركات الاتصال» من قائمة المؤسسات، المشار إليها في المادة 107، التي يمكن للمفتشية الإدارية والمالية أن تحصل منها على معلومات، وأضاف، عبارات «محاكم» إلى عنوان الفصل الثاني من القانون، و«رؤساء الأقسام المتخصصة في القضاء» إلى الفقرة الثانية من المادة 48 وإلى الفقرة الثالثة من المادة 71، واستبدل عبارة «في الصلح» بـ«أو الصلح» الواردة في المادة 52 من القانون :

وحيث إن التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، بمناسبة القراءة الثانية لنص المشروع، ضمن فيه أن استبدال «في الصلح» بـ«أو الصلح» في المادة 52 المذكورة، لا يعدو أن يكون سوى تصحيح خطأ مادي، دون بيان سبب الخطأ؛ ومصدره :

وحيث إنه، يتضح من الاطلاع على نص المادة 52 في الصيغة التي وافق عليها مجلس المستشارين وأحالها إلى مجلس النواب، أنها تتضمن عبارة «في الصلح» وليس «أو الصلح»، التي لم يعتبرها مجلس المستشارين، بصفتها جهة التعديل، خطأً مادياً :

وحيث إنه، فضلاً عن ذلك، فإن التعديل المدخل على المادة 52 المذكورة من قبل مجلس النواب، يدعوي أنه مندرج في مسطرة تصحيح الخطأ المادي، ليس التعديل الوحيد الذي طال المادة نفسها، حتى يسوغ عدم إحالتها من جديد إلى مجلس المستشارين :

وحيث إن الدستور نص في فصله 60 على أن البرلمان يتتألف من مجلسين، وفي فصله 70 على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية ويُصوت على القوانين، وفي فصله 84 على أن مجلسي البرلمان يتداولان بالتتابع في كل مشروع أو مقترن قانون من أجل التوصل إلى المصادقة على نص واحد، وأن كل مجلس يتداول في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر، وأن مجلس النواب يعود إليه التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه :

وحيث إنه، يستفاد من هذه الأحكام، أن مشاريع ومقترنات القوانين، وكذا مشاريع ومقترنات التعديلات المدخلة عليها، التي تُعد من مشمولاتها، يتبعن عرضها وجوباً على كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين لتدارسها ومناقشتها والتصويت عليها، وذلك قصد التوصل بشأنها إلى المصادقة على نص واحد :

وحيث إن حق التعديل المكفول على السواء لأعضاء مجلسى البرلمان وللحكومة، طبقاً للفقرة الأولى من الفصل 83 من الدستور، الذي قد يكون إما بالإضافة أو الحذف أو التغيير أو التنقيح أو التصحيف، يجب أن يُمارس في تقييد بباقي أحكام الدستور، لا سيما ما تتطلبه قاعدة التداول بين المجلسين :

وحيث إن التصويت النهائي الذي خص به الفصل 84 من الدستور مجلس النواب، من جهة، يعود تقدير إعماله لمجلس النواب، بحكم أن الدستور لم يعدد القراءات المطلوبة في النصوص قبل إعماله، ومن جهة أخرى، أنه يتم، بخصوص مشاريع ومقترنات القوانين المودعة بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، على أساس الصيغة التي سبق أن تداول فيها مجلس المستشارين، وكانت محل قراءة من قبله على الأقل مرة واحدة، مما يجعل صيغة النص التي تسمح بإعمال مسطرة التصويت النهائي يُحتمل أن تكون إما تلك التي وافق عليها مجلس المستشارين وأحيلت، من أجل القراءة الثانية، على مجلس النواب الذي بدوره يُوافق عليها كما أحيلت عليه، أو الصيغة التي أحيل بها النص على مجلس المستشارين بعد القراءة الأولى لمجلس النواب :

وحيث إنه، يبين من الاطلاع على الأعمال التحضيرية للبرلمان، بخصوص القانون موضوع الإحال، أن مجلس النواب وافق، في قراءته الثانية، على كل التعديلات التي أدخلها مجلس المستشارين، على النص المعنى، باستثناء تلك التي همت المواد 7 و23 و27 و28 و32 و48 و52 و63 و67 و95 و96 و103 و107 منه :

وحيث إنه، بخصوص المواد 14 و27 و28 و32 و95، فإن مجلس النواب أدخل عليها تعديلات، في إطار القراءة الثانية، أعادتها إلى صيغتها التي أحيلت بها على مجلس المستشارين، الذي اطلع عليها وتداول بشأنها، مما يكون معه تصويت مجلس النواب عليها بهائياً مطابقاً لمسطرة التداول المحددة في الفصل 84 من الدستور :

بالعدل وتحت إشراف المسؤولين القضائيين للمحكمة، علماً بأن الصيغة المودعة... كانت تنص على أن الكاتب العام للمحكمة يباشر مهامه تحت سلطة كل من وزير العدل والسلطة المباشرة للمسؤولين القضائيين بالمحكمة»؛

وحيث إن ما ثبته «المذكورة بشأن الإحالة»، بخصوص فقرات المواد المعنية، يهم في كليته موضوع الإدارة القضائية، وتحديد الجهة التي تتبع لها:

وحيث إنه، لتحديد المقصود بالإدارة القضائية وتعيين الجهة التي تشرف عليها، يجب الرجوع فيه أولاً إلى الدستور وإلى القانونين التنظيميين المتعلقتين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة؛

وحيث إن الدستور جعل، كقاعدة، الإدارة موضوعة رهن تصرف الحكومة، طبقاً للفقرة الثانية من فصله 89؛

وحيث إن القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تعرّض للإدارة القضائية في أربعة مواجهات منه، الأول، في تنصيصيه على إحداث هيئة مشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل تتوالى التنسيق في مجال الإدارة القضائية، وإمكانية حضور الوزير المكلف بالعدل أشغال المجلس المذكور من أجل تقديم بيانات ومعلومات تتعلق بالإدارة القضائية (المادة 54). والثاني، في أن المجلس المعنى يجري مقابلة مع المرشحين، لشغل مناصب المسؤولية، يقدمون خلالها تصوراتهم حول كيفية الهرس بأعباء الإدارة القضائية (المادة 71)، الثالث، في أن المجلس يُراعي المؤهلات في مجال الإدارة القضائية عند تعيين المسؤولين القضائيين أو تجديد تعينهم، وأن المجلس، يراعي في ذلك أيضاً، التقارير التي يُعدّها الوزير المكلف بالعدل على مستوى أداء المسؤولين القضائيين بشأن الإشراف على التدبير والتسيير الإداري للمحاكم (المادة 72). والأخير، في أن المجلس يتلقى، إلى جانب تقارير أخرى، تقريراً من الوزير المكلف بالعدل حول سير وأداء الإدارة القضائية (المادة 110)؛

وحيث إن القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة نص في مادته 28، على أنه «يستفيد القضاة المكلفوّن بمهام الإشراف على التدبير والتسيير الإداري للمحاكم من تعويض عن المهام يحدد بنص تنظيمي»، وفي المادة 51 منه، على أنه «يتلقى المسؤولون القضائيون تكويناً خاصاً حول الإدارة القضائية»؛

وحيث إنه، يستفاد من هذه الأحكام، من جهة أولى، أن الإدارة القضائية، في جوانب عملها الإدارية والمالية، مجال مشترك للتعاون والتنسيق بين السلطات التنفيذية والقضائية، ومن جهة ثانية، أن «الإشراف» المخول للمسؤولين القضائيين لهم «التدبير والتسيير الإداري للمحاكم»، وبمفهوم المخالفة، فإن ما ينفلت من

وحيث إنه، بمقتضى ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت على المواد 7 و23 و48 و52 و71 و96 و103 و107، من قبل مجلس النواب، في إطار القراءة الثانية، غيرت من صيغة النص كما وافق عليه مجلس المستشارين، وأن هذه التعديلات لم ترجع صيغة المواد إلى ما كانت عليه في الصيغة التي وافق عليها مجلس النواب في قراءته الأولى وأحالها إلى مجلس المستشارين؛

وحيث إنه، ترتب عن ذلك، أن مجلس المستشارين لم تُحل عليه الصيغة الجديدة للنص، بعد إعمال القراءة الثانية لمجلس النواب، قصد مناقشتها ثم التصويت عليها؛

وحيث إنه، تأسساً على ما سبق، فإن تعديل مجلس النواب، خلال القراءة الثانية لمشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، المواد 7 و23 و48 و52 و71 و96 و103 و107، دون إحالة النص من جديد على مجلس المستشارين ينافي قواعد التداول بين مجلسي البرلمان ويكون، بعدها، غير مطابق للفصل 84 من الدستور؛

ثالثاً - فيما يخص موضوع الإحالة:

1 - فيما يتعلق بالمواد الماثرة في «المذكورة بشأن الإحالة» المرفقة برسالة الإحالة:

- في شأن المواد 7 (الفقرة الأولى) و19 (الفقرتين الأولى والثانية) و23 (الفقرتين الثالثة والرابعة):

حيث إن هذه المواد تنص، في فقراتها المذكورة، بالتتابع، على أنه «تمارس المحاكم مهامها، تحت إشراف المسؤولين القضائيين والإداريين بها، بما يؤمن انتظام واستمرارية الخدمات التي تقدمها»، وأنه «تشكل كتابة الضبط هيئة واحدة على صعيد كل محكمة، ويمارس الموظفون المنتسبون لها مهام كتابة الضبط بمجموع مصالح المحكمة. يعمل موظفو هيئة كتابة الضبط تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، ويمارسون مهامهم تحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة»، وأنه «يمكن لكاتب العام للمحكمة أن يباشر مهام كتابة الضبط. يخضع الكاتب العام للمحكمة إدارياً لسلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، ويمارس مهامه تحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة»؛

وحيث إن «المذكورة بشأن الإحالة»، المشار إليها أعلاه، تضمنت دفعات جهه الإحالة، بخصوص فقرات المواد المعنية، فيما يلي «أن البرلمان أدخل تعديلاً على صيغة النص المودع، بحيث أصبحت المحاكم تمارس مهامها تحت إشراف المسؤولين القضائيين والإداريين بها، عوض صيغة تحت إشراف مسؤولها، مما يطرح التساؤل حول مدى مطابقة هذه الإضافة لأحكام الدستور». وأن «موظفو كتابة الضبط يعملون تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، ويمارسون مهامهم تحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة، عوض السلطة المباشرة لهؤلاء المسؤولين، كما جاء في صيغة النص قبل تعديله»، وأن «الكاتب العام للمحكمة... رئيس تسلسلٍ لموظفي كتابة الضبط، وهو يباشر مهامه تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف

وحيث إن قواعد النجاعة والحكامة تقتضي إشراف المسؤولين القضائيين، على المجالين الإداري والمالي للإدارة القضائية، مما سيجعلهم من إلإ عنابة أكبر لمهامهم القضائية؛

وحيث إنه، تبعاً لذلك، فإن إسناد مباشرة المهام الإدارية والمالية للإدارة القضائية للكاتب العام للمحكمة، الموضوع تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل وتحت إشراف المسؤولين القضائيين، ليس فيه ما يمس باستقلالية السلطة القضائية؛

وحيث إنه، إلى جانب الأعمال الإدارية والمالية للإدارة القضائية، فإن هذه الأخيرة، تتميز عن باقي الإدارات العمومية، في أدائها لعمل موسوم بالطبيعة القضائية، ما يُضفي خصوصية على نشاط مرفق العدالة فيما يباقي المرافق الإدارية الأخرى، فتلقي الشكايات، على سبيل المثال، والمحاضر والمقالات وتحرير الاستدعاءات وحضور الاستئناف وتحصيل الرسوم القضائية وأداء مهام التبليغ والمشاركة في هيئة الحكم وتحرير محاضر الجلسات وعمل التنفيذ، أعمال تندرج في خانة الولوج إلى العدالة وإجراءات التقاضي، مما يُسَعِّي صفة مساعد القضاء على هيئة كتابة الضبط المشكلة للمورد البشري للإدارة القضائية؛

وحيث إن الشأن القضائي ليس بالموضوع المشترك أو القابل للتنسيق بين السلطات التنفيذية والقضائية، بل هو اختصاص تفرد به السلطة القضائية، وبمارسه قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة بكل استقلالية، دون أي تدخل من سلطة دستورية أخرى، احتراماً لمبدأ استقلال السلطة القضائية المكرس دستورياً؛

وحيث إنه، يترتب عن ذلك، أن ازدواجية المسؤولية بالمحاكم، المنصوص عليها في المادة السابعة (الفقرة الأولى) من القانون، تحصر في المهام الإدارية والمالية للإدارة القضائية، ولا تمتد لعملها القضائي الخاضع للسلطة المباشرة للمؤولين القضائيين دون سواهم؛

وحيث إن الكاتب العام للمحكمة، طبقاً للمادة 23 (الفقرتين الثالثة والأخيرة) من القانون المحال، يعين من بين أطر كتابة الضبط، ويمكنه أن يباشر مهام كتابة الضبط، وهو بهذه الصفة أيضاً موضوع تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل؛

وحيث إن المقتضيات المذكورة ستجعل من أحد أعضاء كتابة الضبط، في أدائه لعمل ذي طبيعة قضائية، موضوع تحت سلطة ومراقبة السلطة التنفيذية وليس السلطة القضائية، وهو ما يشكل مساساً بـاستقلال السلطة القضائية وانتهاكاً لمبدأ فصل السلط؛

وحيث إنه، بناءً على ذلك، يكون تحويل الكاتب العام، الموضوع تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، أداء مهام كتابة الضبط المندرجة في الشأن القضائي، دون إخضاعه لسلطة ومراقبة المسؤول القضائي خلال مزاولة تلك المهام، مخالف للدستور؛

المجال المذكور لا يندرج في «الإشراف»، وإنما في السلطة المباشرة للمؤولين القضائيين، ومن جهة ثالثة، أن التقارير التي يرفعها الوزير المكلف بالعدل إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتقييمه لعمل المؤولين القضائيين، تحصر موضوعاتها في الميدانين الإداري والمالي، ولا تتعداهما، ومن جهة رابعة، أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يُراعي المؤهلات في الإدارة القضائية أثناء تعيين المسؤولين القضائيين أو تجديد تعيينهم؛

وحيث إن تبعية الإدارة القضائية، فيما تمارسه من اختصاصات إدارية ومالية، للوزارة المكلفة بالعدل، هي تبعية مشروطة بضمان استقلال السلطة القضائية الممارسة من قبل قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة، عبر حصر مداها في التدبير والتسخير الإداري والمالي للمحاكم؛

وحيث إن التدبير الإداري والمالي للإدارة القضائية يرتبط بتنسيير الممتلكات والموارد المالية للمحاكم وتدبير الوضعية المهنية للموظفين؛ وحيث إن المحكمة الدستورية، بمناسبة بها في دستورية القوانين المحالة عليها، لا تُراقب اختيارات المشرع من زاوية ملائمتها، ولا تُفاضل بينها وبين اختيارات أخرى ممكنته، ولكن عملها يمكن في فحص مدى تقييد المشرع بالدستور احتراماً لسمو أحکامه؛

وحيث إن القانون، موضوع الإحالة، يجعل الكاتب العام للمحكمة رئيساً تسلسلياً لموظفي كتابة الضبط (الفقرة الأولى من المادة 23)، وأن هذه الهيئة تمارس مهامها تحت إشراف المسؤولين القضائيين (الفقرة الثانية من المادة 19)، وأن الكاتب العام يباشر مهامه تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل وتحت إشراف المسؤولين القضائيين بالمحكمة (الفقرة الرابعة من المادة 23)، وأنه تبعاً لذلك، فإن المهام الإدارية والمالية تُمارس بمحاكم التنظيم القضائي، تحت إشراف المسؤولين القضائيين والإداريين بها؛

وحيث إن المسؤولين القضائيين المطالبين، أثناء ترشيحهم، بتقديم تصوّراتهم حول الإدارة القضائية، وأن مؤهلاتهم في الإدارة القضائية تُراعي، إلى جانب، معايير أخرى، لتعيينهم في مناصب المسؤولية أو تجديد تعيينهم، لا يمكنهم إعمال تصوّراتهم المقدمة ولا مؤهلاتهم في الإدارة القضائية، إلا بتحويلهم أدوات قانونية تسمع لهم بالإشراف على المهام الإدارية والمالية للإدارة القضائية؛

وحيث إن الإشراف القضائي على التدبير الإداري والمالي للإدارة القضائية، مُقيد بما يتطلبه الدستور في فصله الأول من أن النظام الدستوري للمملكة يقوم، إلى جانب محددات أخرى، على مبادئ الحكامة الجيدة، وما يتطلبه من خصوصيّة المرافق العمومية «معايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية» (الفصل 154)، ولقواعد الحكامة الجيدة (الفصل 157)؛

اجتماعات المكتب بصفة استشارية، علماً بأن الدور المنوط به بموجب المادة 21 من الصيغة الأصلية للقانون، كان هو القيام بمهام التسيير الإداري والتدبير المالي للمحكمة، في حين أن مهام مكتب المحكمة يمكن بصفة أساسية في تنظيم العمل القضائي داخل المحكمة»؛

وحيث إن الكاتب العام للمحكمة، باعتباره مسؤولاً إدارياً ومالياً، يحضر اجتماعات المكتب المخول له إعداد مشروع برنامج تنظيم العمل بالمحكمة المعنية خلال السنة القضائية، وأن هذا الحضور يبرر بطبيعة المهام الموكولة إليه، والتي يتوقف عليها سير مرفق العدالة؛

وحيث إن مشروع برنامج تنظيم العمل بالمحكمة، يتضمن، حسب المادتين 26 و92 (الفقرة الأولى) من القانون، بالتتابع «تحديد الأقسام والغرف والهيئات وتأليفها، وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، وضبط عدد جلسات وأيام وساعات انعقادها» و«تحديد الهيئات وتأليفها وتعيين رؤساء الغرف ورؤساء الهيئات المقسمة إليها وتأليفها، وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة، وتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها»، وأن هذا المشروع يتم التصويت عليه، طبقاً للمادة 30، بأغلبية أعضاء المكتب، وفي حالة تعادل الأصوات يرجع الجانب الذي ينتهي إليه الرئيس؛

وحيث إنه، لتن كان المكتب يُعد «مشروع» برنامج تنظيم العمل بالمحكمة ويُصوت عليه، طبقاً للمادتين 29 و30، فإن الجمعية العامة، باعتبارها جهازاً قضائياً بالمحكمة، تُصادق فقط على المشروع كما تقضي بذلك المواد 34 و35 و96، ولا تمتلك الحق في تعديله أو تغييره؛

وحيث إن المكتب، المحدث بمقتضى قانون التنظيم القضائي، مُخول له، من ضمن اختصاصات أخرى، توزيع المهام على قضاة المحكمة، إذ يعين رؤساء الغرف ورؤساء الهيئات ونوابهم، وقضاة التنفيذ، والقضاة المنتدبين في قضايا صعوبات المقاولات بالأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والمفوضين الملكيين للدفاع عن القانون والحق بالأقسام المتخصصة في القضاء الإداري (الفقرة الأولى من المادة 49)، ورئيس كل قسم أو غرفة بالمحكمة الابتدائية التجارية، وقضاة التنفيذ وقضاة السجل التجاري وقضاة منتدين في قضايا معالجة صعوبات المقاولة، وأي قاض ينتدب لمهمة أخرى بالمحكمة (المادة 61)، ورئيس كل قسم أو غرفة أو هيئة بالمحكمة الابتدائية الإدارية وقضاة التنفيذ وأي قاض ينتدب لمهمة أخرى بالمحكمة (المادة 65)، ورؤساء الأقسام والغرف والهيئات بمحاكم الاستئناف (الفقرة الثانية من المادة 71)، ومستشار ينتدب لمهمة بمحكمة الاستئناف الإدارية ومفوض ملكي أو أكثر للدفاع عن القانون والحق بالقسم المتخصص في القضاء الإداري (الفقرة الأولى من المادة 72)، ورئيس كل قسم أو غرفة أو هيئة بمحاكم الاستئناف التجارية ومحاكم الاستئناف الإدارية (الفقرة الثانية من المادة 79، والفقرة الثانية من المادة 83)؛

وحيث إن القانون، موضوع الإحالة، جعل، بمقتضى الفقرة الأولى من مادته 19، كتابة الضبط هيئة واحدة خاضعة للسلطة التسلسلية للكاتب العام؛

وحيث إن الدستور يميز، وفقاً لمعيار مادي، بين عمل قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة، بنصه في الفقرة الثانية من فصله 110، على أنه «يجب على قضاة النيابة العامة تطبيق القانون». كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها»، وفي فصله 128، على أنه «تعمل الشرطة القضائية تحت سلطة النيابة العامة وقضاة التحقيق، في كل ما يتعلق بالأبحاث والتحريات الضرورية في شأن الجرائم وضبط مرتكبها وإثبات الحقيقة»؛

وحيث إن قضاة النيابة العامة، إلى جانب قضاة الأحكام، يمارسون السلطة القضائية، طبقاً للمادة الثانية من القانون التنظيمي المتعلق بالجلس الأعلى للسلطة القضائية، من خلال مهامهم القضائية بالمحاكم التي يشملها التنظيم القضائي؛

وحيث إن العمل القضائي للنيابة العامة، يتوقف على عمل كتابة الضبط لتدبير الشكايات الواردة عليها ولتحرير محاضرها، ولتنفيذ الأوامر الصادرة عنها، وهو عمل يقتضي، من جهة، مراعاة طبيعة عمل كتابة الضبط لدى النيابة العامة المستمدة من خصوصية عمل هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى، تبعية موظفي النيابة العامة للمسؤولين القضائيين، بحكم أن تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة موكول، طبقاً للمادة 110 من القانون التنظيمي المتعلق بالجلس الأعلى للسلطة القضائية، لجهة قضائية تمثل في الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة؛

وحيث إنه، بناءً على ما سبق بيانه، يكون عدم مراعاة طبيعة عمل كتابة النيابة العامة، في تنظيم كتابة الضبط في هيئة واحدة، مخالفًا للدستور؛

- في شأن المواد 27 (الفقرة الأولى) و28 (الفقرة الأولى) و93:

حيث إن هذه المواد، تتعلق بمكتب المحكمة المحدث لدى محاكم أول درجة ومحاكم ثاني درجة ومحكمة النقض، والذي يضم في عضويته، إلى جانب المسؤولين القضائيين، نواب عنهم ومستشارين وقضاة ورؤساء الغرف أو رؤساء الأقسام، إضافة إلى الكاتب العام للمحكمة المعنية؛

وحيث إن «المذكورة بشأن الإحالة»، المشار إليها، تضمنت دفوعات جهة الإحالة، بخصوص المواد المذكورة، كما يلي «لقد أدخلت تعديلات على هذه المواد أصبح بموجتها الكاتب العام للمحكمة عضواً بصفة تقريرية في مكتب المحكمة، سواء تعلق الأمر بمحاكم أول درجة أو ثانية درجة أو محكمة النقض، خلافاً لما كان عليه الأمر في الصيغة الأصلية للمشروع، حيث كانت هذه المواد تنص فقط على حضوره

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة 53 من القانون التنظيمي المتعلق بالجنس الأعلى للسلطة القضائية، نصت على أنه «يتوفّر المجلس على مفتشية عامة للشؤون القضائية يحدّد القانون تأليفها و اختصاصاتها وقواعد تنظيمها و حقوق و واجبات أعضائها»؛

وحيث إن الميدان المطابق، من ميادين القانون كما هي محددة في الفصل 71 من الدستور، لتنظيم المفتشية العامة للشؤون القضائية هي تلك المتعلقة بالتنظيم القضائي؛

وحيث إن التنظيم القضائي يشمل مواضع المحاكم، أصنافها و اختصاصاتها، تأليفها و تنظيمها، وهيئات الحكم و تركيبها، والتفيش القضائي، سواء التفتيش الذي يشرف عليه المسؤولون القضائيون أو الذي يعود إلى المفتشية العامة للشؤون القضائية، وما يتعلق بتجريح القضاة و مخاصمتهم، والقواعد التي تُعمل أحکاماً دستورية، لا سيما منها، ما يتعلق بحقوق المتقارضين و ضمانات المحاكمة العادلة؛

وحيث إن مُبرر جمع التفتيش القضائي والتفيش الإداري والمالي في قانون واحد، الم ضمن في الأعمال التحضيرية للبرلمان، يحكم أن الأمر يتعلق بمحاكم التنظيم القضائي، سيعجل، فضلاً عما تقدم، التفتيش الإداري والمالي التابع للوزارة المكلفة بالعدل الوحدة المنظم بقانون، في حين أن باقي المفتشيات المماثلة، الممارسة للاختصاص ذاته، التابعة لوزارات أخرى منظمة بنصوص تنظيمية، وهو تمييز لا يجد أي أساس أو سند دستوري له؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق، فإن التفتيش الذي يجب أن يأتي على شكل قانون، هو التفتيش القضائي وليس التفتيش الإداري والمالي المندرج في عمل السلطة التنظيمية، مما يستدعي تنظيمه وفق نص تنظيمي عملاً بأحكام الفصل 72 من الدستور؛

وحيث إنه، فضلاً عن أن قاضي المشروعية، لا يراقب دستورية المراسيم، فإن المراقبة الدستورية، الممارسة طبقاً للفصل 132 من الدستور، وعلى عكس مسطرة تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم (الفصل 73) أو مسطرة الدفع بعدم القبول التشريعي (الفصل 79)، لا تحدّد عمل المحكمة الدستورية في التصرّف في مدى اندراج المقتضى المعروض عليها في مجال القانون أو مجال التنظيم، بل يتعدّاه إلى فحص مدى مطابقة مضمون المقتضى المعنى، ذي الطبيعة التنظيمية، للدستور؛

وحيث إن اختصاص التفتيش المخول للمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل، يجب أن يبقى، مراعاة لاستقلال السلطة القضائية، محصوراً في الجوانب الإدارية والمالية للإدارة القضائية، ولا يمتد إلى عملها القضائي الموكول للمفتشية العامة للشؤون القضائية؛

وحيث إن التفتيش الإداري والمالي للمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل، يتم إلى جانب التفتيش المناط بالمسؤولين القضائيين، وأن التقارير التي تُعدّها المفتشية المذكورة تحال عليهم، بالنظر لإشرافهم

وحيث إن الكاتب العام، الذي يشارك بصفة تقريرية في أشغال مكتب المحكمة، يُساهم في اتخاذ كل القرارات التي تهم مشروع برنامج عمل المحكمة، بما في ذلك، تلك التي لا تكتسي طابعاً إدارياً أو مالياً، كتأليف هيئات الحكم وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحكمة والتعيينات المشار إليها أعلاه، والتي تُعد من الشؤون القضائية التي يجب أن يقتصر التداول بشأنها، واتخاذ القرار بخصوصها على المسؤولين القضائيين؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق، فإن تخويل صلاحيات تقريرية للكاتب العام، الموضوع تحت سلطة ومراقبة الوزير المكلف بالعدل، في أشغال مكتب المحكمة ذات الطبيعة القضائية، بعد مخالفها لمبدأ فصل السلطة واستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية المقرر في الفصلين الأول و107 من الدستور، ويتبعن وبالتالي، التصرّف بعدم مطابقة المواد 27 (الفقرة الأولى) و 28 (الفقرة الأولى) و 93 للدستور؛

- في شأن المواد من 102 إلى 109:

حيث إن هذه المواد تتعلق بتحديد اختصاصات المفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل، وصلاحيات البحث والتحري المخولة للمفتشين، وضوابط اشتغال المفتشية والمساطر المتبعة في إعداد تقاريرها وأليات أداء عملها؛

وحيث إن جهة الإحال، دفعت بأن «المفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل هي بنية إدارية تابعة لسلطة حكومية تحديد اختصاصاتها بموجب نصوص تنظيمية»؛

وحيث إنه، من جهة، فإن مضمون المواد المذكورة، كما يبين من الاطلاع على الأعمال التحضيرية للبرلمان، هي تعديلات بالإضافة على الصيغة التي قدمتها الحكومة وكانت موضوع قراءة أول من قبل مجلس النواب، أدخلها مجلس المستشارين وصادق عليها مجلس النواب في القراءة الثانية، بعد تعديل بعضها؛

وحيث إن الدستور، لئن كان قد خول للحكومة، طبقاً للفصل 79 منه، صوناً لمجالها التنظيمي، خلال المسطرة التشريعية، أن «تُدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون»، فإنه لم يرهن ممارسة رئيس الحكومة لحقه في الإحال المقصوص عليها في الفصل 132 من الدستور، باستنفاد الدفع المشار إليه في الفصل 79 المذكور؛

وحيث إنه، من جهة أخرى، فإن الدستور، نص في فصله 71 على أنه «يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية... التنظيم القضائي...»، وفي فصله 72، على أنه «يختص المجال التنظيمي بالماد الذي لا يشملها اختصاص القانون»؛

العامة على وجه التحديد، كما تقتضي ذلك الفقرة الأخيرة من المادة 66 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ وحيث إن الدستور نص، طبقاً للفقرة الأولى من فصله 113، على أنه «يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات المنشورة للقضاء، ولاسيما فيما يخص... تعينهم»؛

وحيث إن الدستور أوكل، طبقاً للفقرة الرابعة من فصله 116، لقانون تنظيمي تحديد «المعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاء»؛

وحيث إن تعين القضاة، قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة، يندرج في الوضعية المهنية للقضاء؛

وحيث إن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يظل، طبقاً لقانونين التنظيميين المتعلمين بالسلطة القضائية، الجهة الوحيدة المخول لها تعين القضاة، في كل حالات تعينهم، والتي تشمل التعيين في السلك القضائي (المادة 13 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء)، والتعيين بمقر عمل جديد (المادة 77 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية)، والتعيين المرتبط بالترقية في الدرجة (المادة 35 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء)، والتعيين في منصب المسؤولية (المادتين 70 و72 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية)، والنقل الناجع عن عقوبة تأديبية (المادة 99 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء)؛

وحيث إنه، فضلاً عن حالات التعين المشار إليها، فإن تعين نواب المسؤولين القضائيين، المقترجين من قبلهم (نائب رئيس محكمة أول درجة والنائب الأول لوكيل الملك لديها، نائب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف والنائب الأول للوكيل العام للملك لديها، نائب للرئيس الأول لمحكمة النقض ومحامي عام لديها)، موكول كذلك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية طبقاً للمادتين 21 و23 من القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء؛

وحيث إن المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف التجارية، محاكم مستقلة ومتخصصة وهي جزء من التنظيم القضائي (المادة الأولى)، وأن التنظيم القضائي يعتمد، إلى جانب مبدأ الوحدة، مبدأ القضاء المتخصص بالنسبة للمحاكم المتخصصة (المادة الثانية)؛

وحيث إن تخصص القضاء التجاري يقتضي أيضاً تخصص مسؤوليه القضائيين، وهو ما لا يتأتى عبر جعل ممثل النيابة العامة لدى المحاكم الابتدائية التجارية مُعيناً من قبل وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية، الذي يغدو رئيسه التسلسلي عوض ممثل النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف التجارية؛

على التدبير الإداري والمالي للإدارة القضائية، للإطلاع عليها وتقديم أوجوبها عنها، عند الاقتضاء، وأن هذا التفتيش لا يهم القضاة ولا يعني عمليهم القضائي ولا النشاط القضائي للإدارة القضائية، مما يجعل عمل المفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل، من هذه الوجهة، ليس فيه ما يخالف الدستور؛

وحيث إن توفر المفتشين التابعين للمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالعدل، على صلاحية «الاستماع إلى المسؤولين القضائيين»، يشكل إجراء لتفعيل ما تطلبه الفقرة الأخيرة من المادة 72 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي تنص، على أنه «يراعي المجلس كذلك التقارير التي يدها الوزير المكلف بالعدل حول مستوى أداء المسؤولين القضائيين بشأن الإشراف على التدبير والتسخير الإداري للمحاكم، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية»؛

وحيث إن الاستماع إلى المسؤولين القضائيين يقتصر على الجوانب الإدارية والمالية التي يشرفون عليها، ولا يطال ما يتصل بالعمل القضائي للإدارة القضائية، مراعاة لاستقلالية السلطة القضائية؛

وحيث إنه، بناءً على ما تقدم، فليس في مضمون المادتين 102 إلى 109، التي تكتسي طابعاً تنظيمياً، مراعاة للتفسير المتعلق بتطبيقها، ما يخالف الدستور؛

2- فيما يتعلق بالمواد المثارة تلقائياً من قبل المحكمة الدستورية:
- في شأن المواد 27 (الفقرة الثانية) و28 (الفقرة الثانية) و60 و78:
حيث إن المواد المذكورة، تنص بالتتابع، على أنه «تمثل النيابة العامة لدى المحاكم الابتدائية التجارية بنايب لوكيل الملك يعينه وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد مقر المحكمة الابتدائية التجارية بدائرتها نفوذها»، وأنه «تمثل النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف التجارية بنايب للوكيل العام للملك يعينه الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف التي يوجد مقر محكمة الاستئناف التجارية بدائرتها نفوذها»، وأنه «تتألف المحكمة الابتدائية التجارية من... نائب لوكيل الملك أو أكثر يعينهم وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التي يوجد بدارتها مقر المحكمة الابتدائية التجارية، ولقيام بمهام النيابة العامة أمام هذه المحكمة»، وأنه «تتألف محكمة الاستئناف التجارية من... نائب لوكيل العام للملك أو أكثر يعينهم الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف التي يوجد بدارتها مقر محكمة الاستئناف التجارية، ولقيام بمهام النيابة العامة أمام هذه المحكمة»؛

وحيث إنه، لئن كان يعود للمشرع، حسب تقديره، اختيار مستوى حضور وتمثيل النيابة العامة لدى المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية، فإن ذلك يظل مقيداً باحترام أحکام الدستور والقانونين التنظيميين المتعلمين بالسلطة القضائية، لا سيما منها الأحكام المحددة لجهة تعين القضاة، وقضاة النيابة

لتحقيق الغاية التي يستهدفها، يجب كفالته بمقتضيات قانونية تمكن من إعماله في كل الحالات المتصور حدوتها:

وحيث إن المشرع، في تنظيمه لموضوع اجتماعات الجمعية العامة والمصادقة على برنامج تنظيم عمل المحكمة، لم يستشرف حالات تتعلق بعدم تمكن الجمعية من عقد اجتماعها بسبب عدم حضور ثلث الأعضاء، وكذا عدم مصادقتها على مشروع برنامج العمل المعروض عليها بأغلبية الحاضرين:

وحيث إن غياب مقتضيات مؤطرة لهذه الحالات، التي يتوقف عليها حسن سير العدالة وضمان حق المتقاضين في اللجوء إليها، يشكل إغفالاً تشريعياً، يجعل المقتضيات القانونية المرتبطة بهذا الموضوع غير مكتملة، من الوجهة التشريعية، وتؤدي، بالنتيجة، إلى عدم معرفة المخاطبين بها، بالحلول الممكنة في حال حدوتها:

وحيث إن القواعد التي أغلقتها المشرع تكتسي أهمية كبيرة في حسن سير العدالة، مما تكون معه المواد 32 (الفقرة الأخيرة) 35 و96 (الفقرة الرابعة)، من الوجهة التي تم بيانها، غير مطابقة للدستور:

- في شأن المادتين 49 (الفقرة الأخيرة) و72 (الفقرة الأخيرة):

حيث إن هاتين المادتين، تنصان، في الفقرتين المذكورتين، بالتتابع، على أنه «يُعين قضاة الأسرة المكلفوون بالزواج، والقضاة المكلفوون بالتوثيق، والقضاة المكلفوون بشؤون القاصرين، والقضاة المكلفوون بالتحقيق، وقضاة الأحداث، وقضاة تطبيق العقوبات لمدة ثلاثة سنوات بقرار للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باقتراح من رئيس المحكمة»، وأنه، بالنسبة لمحاكم الاستئناف، «يُعين المستشارون المكلفوون بالأحداث والقضاة المكلفوون بالتحقيق لمدة ثلاثة سنوات بقرار للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باقتراح من الرئيس الأول للمحكمة»:

وحيث إن الفقرة الأولى من الفصل 113 من الدستور، تنص على أنه «يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات المنوحة للقضاة، ولا سيما فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم»؛

وحيث إنه، يَبيَّن من الاطلاع على مواد القانونين التنظيميين المتعلدين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاء، أن الصلاحيات التي يمارسها الرئيس المنتدب للمجلس المذكور، تتعلق إما بتمثيل المجلس لدى مؤسسات دستورية أخرى وأمام القضاء، والتدير الداخلي للمجلس وتسويير جلساته وتنفيذه مقرراته، ورفع تقارير موضوعية أو بشأن عمل المجلس، وإعداد لائحة الأهلية للترقى وتلقي الشكاوى، وكذا تحويل القضاة رخص المرض الطويلة والمتوسطة؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق، يكون تخويل وكيل الملك لدى محكمة أول درجة والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف، تعين، بالتتابع، نائب لوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية التجارية ونائب لوكيل العام لدى محكمة الاستئناف التجارية، مخالفات الأحكام الدستور والقانونين التنظيميين المتعلدين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاء؛

- في شأن المواد 32 (الفقرة الأخيرة) و35 و96 (الفقرة الرابعة):

حيث إن المواد المذكورة تنص، بالتتابع، على أنه «تنعقد الجمعية العامة بحضور أكثر من نصف أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الذي ينعقد في أول أيام العمل، وفي هذه الحالة، يعتبر الاجتماع صحيحًا بحضور ثلث الأعضاء على الأقل»، وأنه «تصادق الجمعية العامة على مشروع برنامج تنظيم العمل بالمحكمة بأغلبية أعضائها، وفي حالة تعادل الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحاً، وفي حالة عدم توفر هذه الأغلبية، يراجع مكتب المحكمة برنامج العمل المذكور داخل أجل ستة أيام، وفي هذه الحالة، تصادق الجمعية العامة على المشروع المعروض بأغلبية الحاضرين»، وأنه «تصادق الجمعية العامة لمحكمة النقض على مشروع برنامج تنظيم العمل بهذه المحكمة وفق الكيفية المنصوص عليها في المادة 35...»؛

وحيث إن الجمعية العامة، باعتبارها جهازاً قضائياً بالمحكمة، تصادق على مشروع برنامج العمل المعد من قبل مكتب المحكمة، والذي تشمل موضوعاته على تحديد الأقسام والغرف والهيئات وتأليفها، وتوزيع القضايا والمهام على قضاة المحاكم، وضبط عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها؛

وحيث إن الجمعية العامة التي تلتئم سنوياً للمصادقة على البرنامج المذكور، يمكن أن تعقد اجتماعها في أول دعوة بحضور أكثر من نصف أعضائها، وفي حال عدم توفر هذا النصاب، ينعقد اجتماعها الموالي، في أول أيام العمل، ويُعتبر صحيحًا بحضور ثلث الأعضاء على الأقل؛

وحيث إن مشروع برنامج العمل تصادق عليه الجمعية العامة، بأغلبية أعضائها، وفي حال عدم توفر هذه الأغلبية، فإن الجمعية المذكورة، تصادق عليه، بعد مراجعته من قبل المكتب داخل أجل ستة أيام، بأغلبية الحاضرين؛

وحيث إن برنامج عمل المحكمة وحسن سير أشغال الجمعية العامة، برومـان ضـمان تفعـيل غـايـات دـستـوريـة، لا سيـما مـنـهـا تلك المرتبـطة بـحقـ التقـاضـيـ (الفـصلـ 118ـ)، واستـمرـار خـدمـاتـ مـرـفقـ العـدـالـةـ (الفـصلـ 154ـ)؛

وحيث إنه، لـئـنـ كـانـتـ المـقـضـيـاتـ المـنظـمةـ لـعـملـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ ولـلـمـصـادـقةـ عـلـىـ بـرـنـامـجـ عـلـىـ مـحـكـمـةـ، تـسـتـجـيبـ لـمـتـطلـبـ إـشـراكـ الـقـضاـةـ فيـ تـسـيـرـ الشـأنـ الـقـضـائـيـ لـلـمـحـكـمـةـ، فـإـنـ هـذـاـ المـتـطلـبـ،

- ممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء؛
- القيام بزيارات تفقدية لأماكن الإيداع؛
- القيام بزيارات تفقدية لأماكن الإيواء؛
- تتبع تنفيذ العقوبات والتدابير؛
- القيام بدراسات وبحوث ميدانية؛
- تتبع وضعية ضحايا الجرائم؛
- تعزيز التنسيق والتواصل داخل مكونات خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف مع باقي الفاعلين في مجال حماية الفئات الخاصة؛
- إعداد تقارير دورية ترفع إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛
- إعداد وتتبع تنفيذ برامج ومشاريع نوعية للحماية والتكفل بالفئات الخاصة داخل اللجان الجهوية والمحلية»؛

وحيث إن المادة المذكورة، لا تتضمن أي مقتضيات تتعلق بتركيبة مكتب المساعدة الاجتماعية وكيفيات تأليفه، وأن صياغتها تحتمل معنيين، الأول، أن هذا المكتب يحدث، لأول مرة، بمقتضى القانون موضوع الإحالة، والثاني، أن المكتب المعنى مشكل وله مهام «مسندة إليه بموجب النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل»؛

وحيث إن عدم وضوح النص أو عدم تناcq مقتضياته أو عدم انسجامها مع مقتضيات قانونية أخرى وثيقة الصلة به، أو صعوبة تصوره، أو عدم اكتمال التشريع الذي يتوقف عليه إعماله، يحول دون بت المحكمة الدستورية في مواد القانون المعروض عليها، على حالها؛

وحيث إن المحكمة الدستورية، بالنظر لما سبق، لا يمكنها البت، على الحال، في طبيعة المكتب وتركيبته ومدى اندرجـه في العمل الإداري التابع للكاتب العام للمحكمة، تحت إشراف المسؤول القضائي، أو الشأن القضائي الممارس تحت السلطة المباشرة للمؤـولين القضـائيـن؛

وحيث إنه، بالإضافة إلى ما تقدمـ، فإـنه باستثنـاء «إجراء الأبحـاث الاجتماعية»، فإن باقـي الاختـصاصـات المـخولة لمـكتب المسـاعـدة الاجتماعية، تـمارـسـ من قـبـلـهـ دونـ طـلبـ منـ الجـهـاتـ القـضـائـيـةـ المعـنيةـ ولاـ بإـشـرافـ منهاـ؛

وحيث إن صلاحـيةـ العـاقـقـضاـةـ أوـ وـضـعـهـمـ فيـ حـالـةـ اـسـتـيدـاعـ أوـ رـهـنـ الإـشـارـةـ، يـمارـسـهـاـ الرـئـيـسـ المـنتـدـبـ بـعـدـ اـسـتـشـارـةـ لـجـنةـ خـاصـةـ تـشـكـلـ لـهـذاـ الغـرـضـ، طـبـقاـ لـلـمـادـةـ 79ـ منـ القـانـونـ التـنظـيمـيـ المـتـعلـقـ بـالـمـجـلسـ المـذـكـورـ، وـتـضـمـ، إـلـىـ جـانـبـ الوـكـيلـ العـامـ لـلـمـلـكـ لـدـىـ مـحـكـمـةـ النـقـضـ، أـرـبـعـةـ أـعـضـاءـ يـعـيـنـهـمـ المـجـلسـ؛

وحيث إنه، يتـضـعـ مـاـ تـقـدـمـ، أـنـ الضـمـانـاتـ المـمـنـوـحةـ لـلـقـضاـةـ، وـحـمـاـيـةـ اـسـتـقـلـالـهـمـ، وـتـدـبـيرـ وـضـعـيـاهـمـ الفـرـديـةـ مـنـ تـعـيـنـ وـتـرـقـيـةـ وـتـقـاعـدـ وـتـأدـيبـ، لـاـ تـنـدـرـجـ فـيـ الصـلاـحـيـاتـ المـخـوـلـةـ لـلـرـئـيـسـ المـنـتـدـبـ، لـاـ بـحـكـمـ الدـسـتـورـ وـلـاـ بـمـقـتضـيـ الـقـانـونـيـنـ التـنظـيمـيـنـ المـتـعلـقـيـنـ بـالـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ، وـإـنـمـاـ فـيـ الـاـخـتـصـاصـاتـ الـمـوـكـوـلـةـ لـلـمـجـلسـ الـأـعـلـىـ لـلـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ؛

وحيث إن كـفـالـةـ اـسـتـقـلـالـيـةـ الـقـضاـةـ، لـاسـيـمـاـ الـمـعـيـنـيـنـ مـنـهـمـ لـأـدـاءـ مـهـامـ مـلـدـدـ مـحـدـدـ، يـقـتـضـيـ تـعـيـنـهـمـ مـنـ قـبـلـ المـجـلسـ الـأـعـلـىـ لـلـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ، بـالـنـظـرـ لـلـضـمـانـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـهـاـ الـمـسـاطـرـ الـمـتـبـعـةـ لـاـتـخـاذـ قـرـارـهـ، وـكـذـاـ مـاـ يـتـبـعـهـ إـدـرـاجـ هـذـهـ الـتـعـيـنـاتـ ضـمـنـ أـشـغالـ الـمـجـلسـ، مـنـ تـمـكـينـ الـمـلـكـ مـنـ الـاـطـلـاعـ عـلـيـهـ بـصـفـتـهـ، الـضـامـنـ لـاـسـتـقـلـالـ الـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ، طـبـقاـ لـلـفـقـرـةـ الـثـانـيـةـ مـنـ الـفـصـلـ 107ـ مـنـ الـدـسـتـورـ؛

وحيث إنه، بنـاءـ عـلـىـ مـاـ سـيـقـ، يـكـوـنـ إـسـنـادـ تـعـيـنـ قـضـاةـ الـأـسـرـةـ الـمـكـفـينـ بـالـزـوـاجـ، وـالـقـضـاةـ الـمـكـفـينـ بـالـتـوـثـيقـ، وـالـقـضـاةـ الـمـكـفـينـ بـشـؤـونـ الـقـاصـرـينـ، وـالـقـضـاةـ الـمـكـفـينـ بـالـتـحـقـيقـ، وـقـضـاةـ الـأـحـدـاثـ، وـقـضـاةـ تـطـبـيقـ الـعـقـوبـاتـ (ـبـالـنـسـبـةـ لـلـمـحـاـكـمـ الـابـدـائـيـةـ)، وـالـمـسـتـشـارـينـ الـمـكـفـينـ بـالـأـحـدـاثـ وـالـقـضـاةـ الـمـكـفـينـ بـالـتـحـقـيقـ (ـبـالـنـسـبـةـ لـمـحـاـكـمـ الـاستـئـنـافـ)، إـلـىـ الرـئـيـسـ الـمـنـتـدـبـ لـلـمـجـلسـ الـأـعـلـىـ لـلـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ غـيرـ مـطـابـقـ لـلـدـسـتـورـ وـلـاـ حـكـامـ الـقـانـونـيـنـ التـنظـيمـيـنـ الـمـتـعلـقـيـنـ بـالـمـجـلسـ الـأـعـلـىـ لـلـسـلـطـةـ الـقـضـائـيـةـ وـالـنـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـقـضاـةـ؛

- في شأن المادة 52 :

حيث إن المادة المذكورة، تنص على أنه «يحدث بكل من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف مكتب للمساعدة الاجتماعية، يعهد إليه، علاوة على المهام المسندة إليه بموجب النصوص التنظيمية والتشريعية الجاري بها العمل، ممارسة الاختصاصات التالية:

- القيام بالاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقـةـ مواكـبةـ الـفـئـاتـ الـخـاصـيـةـ؛
- إجراء الأبحـاثـ الـاجـتمـاعـيـةـ بـطـلـبـ منـ السـلـطـاتـ الـقـضـائـيـةـ؛

خولته من صلاحيات تقريرية للكاتب العام في أشغال مكتب المحكمة المتعلقة بالشأن القضائي، والمواد 27 (الفقرة الثانية) و28 (الفقرة الثانية) و60 و78، فيما نصت عليه من تعين وكيل الملك والوكيل العام للملك ممثلي لهم للقيام بمهام النيابة العامة لدى المحاكم الابتدائية التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية، والمواد 32 (الفقرة الأخيرة) و35 و96 (الفقرة الثالثة) فيما ألغفته على التوالي من تحديد المسطورة المتبقية في حالة عدم تمكن الجمعية العامة من عقد اجتماعها بسبب عدم حضور ثلث الأعضاء، وحالة عدم مصادقة الجمعية العامة خلال اجتماعها الثاني على مشروع برنامج عمل المحكمة، والمادتين 49 (الفقرة الأخيرة) و72 (الفقرة الأخيرة) فيما أسندها من صلاحية للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية لتعيين قضاة الأسرة المكلفين بالزواج، والقضاة المكلفين بالتوثيق، والقضاة المكلفين بشؤون القاصرين، والقضاة المكلفين بالتحقيق، وقضاة الأحداث، وقضاة تطبيق العقوبات، بالنسبة للمحاكم الابتدائية، والمستشارون المكلفين بالأحداث والقضاة المكلفين بالتحقيق لدى محاكم الاستئناف، والمادة 52 فيما أوكلته من مهام قضائية لمكتب المساعدة الاجتماعية، غير مطابقة للدستور؛

2 - المواد من 102 إلى 109 تكتسي طابعا تنظيميا، وأن مضمونها ليس فيه ما يخالف الدستور مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأنها؛

3 - باقي مواد القانون ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأن المواد 7 (الفقرة الأولى) و19 (الفقرة الثانية) و23 (الفقرة الرابعة)، وكذلك المواد المرتبطة بها، منه:

ثالثا - تأمر برفع قرارها هذا إلى علم جلالة الملك، وبتبليغ نسخة منه إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيد رئيس مجلس النواب، والسيد رئيس مجلس المستشارين، وبنشره في الجريدة الرسمية.

وتصدر بمقر المحكمة الدستورية بالرباط في يوم الجمعة 2 من جمادى الآخرة 1440 (8 فبراير 2019).

الإمضاءات:

اسعید إهراي

عبد الأحمد الدقاقي الحسن بوقنطر أحمد العسالى الإدريسي السعدية بلبر
محمد أنوركين محمد بن عبد الصادق مولاي عبد العزيز العلوى العافظي محمد المربي
محمد الانصارى نديم المؤمني محمد بن عبد الرحمن جوهري

وحيث إن ممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء، والقيام بزيارات تفقدية لأماكن الإيداع أو لأماكن الإيواء، وتبع تنفيذ العقوبات والتدابير أو تتبع وضعية ضحايا الجرائم، هي اختصاصات تُمارس، طبقاً للقوانين المنظمة، بتكليف من جهات قضائية أو بإشراف وتوجيه منها:

وحيث إن من بين الاختصاصات المخولة لمكتب المساعدة الاجتماعية «تعزيز التنسيق والتواصل داخل مكونات خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف مع باقي الفاعلين في مجال حماية الفئات الخاصة»؛

وحيث إنه، ببين من الاطلاع على المادتين 13 و14 من القانون رقم 103.13 المتعلق بممارسة العنف ضد النساء، أن اللجان الجهوية المحدثة للتوكيل بالنساء ضحايا العنف، على مستوى الدائرة القضائية، يرأسها الوكيل العام للملك أو نائبه، وأن من مهامها، المرتبطة بما هو مضمون في المادة 52 المذكورة «- ضمان التواصل والتنسيق بين السلطة القضائية وبباقي القطاعات والإدارات المعنية بقضايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوبي، - التواصل والتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني في هذا المجال»؛

وحيث إن المقتضيات ذاتها، أعيد التأكيد عليها في المادتين 15 و16 من القانون المشار إليه، بالنسبة للجان المحلية المحدثة، التي يرأسها وكيل الملك أو نائبه، على مستوى الدائرة القضائية لكل محكمة ابتدائية؛

وحيث إن الأمر يتعلق، كما تم بيانه، باختصاص مُخول لهيئات ترأسها جهات قضائية؛

وحيث إنه، بناء على ما سبق، فإن تخويل مكتب المساعدة الاجتماعية، الاختصاصات الواردة في المادة 52 المذكورة، دون تكليف أو إشراف قضائي، يُعد تدخلاً في ممارسة الشؤون القضائية الموكولة حصراً للسلطة القضائية؛

لهذه الأسباب:

أولا - من حيث الإجراءات المتبقية لإقرار القانون رقم 38.15 المتعلقة بالتنظيم القضائي:

تصريح بأن مسطورة إقرار التعديلات المدخلة من قبل مجلس النواب، في القراءة الثانية، على المواد 7 و23 و48 و52 و71 و96 و107 من القانون المتعلقة بالتنظيم القضائي، غير مطابقة للدستور؛

ثانيا - من حيث موضوع القانون المتعلقة بالتنظيم القضائي:

تفصي بأن:

1 - المادة 19 (الفقرة الأولى) في عدم مراعاتها لطبيعة عمل النيابة العامة في تنظيم كتابة الضبط في هيئة واحدة، والمادة 23 (الفقرة الثالثة) فيما نصت عليه من تخويل الكاتب العام أداء مهام كتابة الضبط، والمادة 27 (الفقرة الأولى) و28 (الفقرة الأولى) و93، فيما

نظام موظفي الإدارات العامة

المادة 2

يمكن، بصفة استثنائية، نظراً لما تقتضيه الضرورة التي يرجع أمر تقديرها إلى صاحب الجلالة، وباقتراح من وزير الداخلية، منع استثناءات لفائدة أفراد القوات المساعدة المنتسبين لسلك المفتشين الممتازين والمفتشين، لأجل الاحتفاظ بهم بعد بلوغ حد السن القانونية للإحالة على التقاعد.

المادة 3

يمكن، بقرار وزير الداخلية، وكما اقتضت حاجة المصلحة ذلك، تمديد حد السن القانونية للإحالة على التقاعد المحدد في المادة الأولى أعلاه، بالنسبة لأفراد القوات المساعدة المنتسبين لسلك المساعدين الممتازين والمساعدين ولسلوك رجال الصفة، دون أن تتجاوز المدة الإجمالية للتمديد خمس (5) سنوات.

المادة 4

يمكن أن يحال على التقاعد بطلب منهم أو تلقائياً المفتشون الممتازون الذين قضوا أربعين سنة من الخدمة الفعلية، وذلك بقرار لصاحب الجلالة. ويستفيد المعنيون بالأمر من نفس الحقوق كما لو تم حذفهم من أسلاك القوات المساعدة لبلوغهم حد السن القانونية للإحالة على التقاعد المخصص لرتبتهم.

المادة 5

مع مراعاة أحكام المادتين 2 و 3 أعلاه، يحذف أفراد القوات المساعدة البالغون حد السن القانونية للإحالة على التقاعد من أسلاك أفراد القوات المساعدة.

المادة 6

لا يمكن أن يتحجج على إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، فيما يتعلق بتحديد سن أفراد القوات المساعدة، ولا على الصندوق المغربي للتقاعد فيما يخص سن من تؤول إليهم حقوق هؤلاء الأفراد، بالنسبة للمعاشات التي يستحقونها، إلا برسوم الولادة أو الوثائق التي تقوم مقامها، المدى بها عند التوظيف أو عند ارتفاع الأولاد، والمحافظة بها في الملفات الإدارية أو ملفات الانخراط في نظام المعاشات العسكرية، أو المدى بها لأول مرة لدى الجهات المذكورة بالنسبة لذوي الحقوق، وذلك خلافاً لجمعية الأحكام التشريعية والتنظيمية المنافية لذلك.

المادة 7

ينسخ الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.93 بتاريخ 3 شعبان 1395 (12 غشت 1975) المعينة بموجبه حدود سن رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة المنخرطين في نظام روانب التقاعد العسكري.

نصوص خاصة

وزارة الداخلية

ظهير شريف رقم 1.19.17 صادر في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019) بتنفيذ القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أنا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمراًينا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بالرباط في 7 جمادى الآخرة 1440 (13 فبراير 2019).

ووقعه بالعاطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

*
* *

قانون رقم 62.18

المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة

المادة الأولى

تحدد السن القانونية لحالات أفراد القوات المساعدة على التقاعد كما يلي:

سلك المفتشين الممتازين : سنة 62
سلك المفتشين : سنة 57
سلكا المساعدين الممتازين والمساعدين : سنة 54
سلوك رجال الصفة : سنة 52